النفط والسياسة

الخليج بعد الحرب

بول ستينفز

ترجمة: عبد النبي حسن

الطبعة الأولى ١٩٩٤

مقدمة الطبعة العربية

حرصت الدول الصناعية والشركات النفطية التابعة لها، ان تأكد باستمرار على ضرورة فصل السياسة عن النفط، بل وعن الاقتصاد عموماً. وبالتالي يجب الا تتضرر مصالح الدول اذا حصلت بينها اشكالات ونزاعات سياسية!!

ومنذ البدايات الأولى للاكتشافات النفطية في المنطقة العربية وإيران، حرصت الشركات النفطية ان تحدد هي اسعار النفط بنفسها ولنفسها، وكانت ظاهرة غريبة في التاريخ الاقتصادي ان يحدد المشتري سعر البضاعة التي يريد شرائها (او ان يكون البائع هو المشتري في الوقت ذاته).

وتغيرت الاوضاع تدريجياً منذ الخمسينات، فقد استطاعت الدول المنتجة ان ترفع حصتها من الارباح، وان تمسك زمام المبادرة في الستينات والسبعينات لتحدد الاسعار والانتاج، وان تسيطر، في غالبيتها، على ثروتها النفطية.

وعندما استخدم العرب النفط سلاحاً في المعركة، اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣، جن جنون الغرب، واستشاطت الولايات المتحدة غضباً، ودعت إلى فصل السياسة عن النفط، وفصل النفط عن قضية الصراع العربي الصهيوني، ونجحت بفضل مناوراتها وضغوطاتها ووعودها الكاذبة ان تجعل عرب النفط يتراجعون عن استخدام النفط سلاحاً، على امل ان تقوم واشنطن بالضغط على تل ابيب لتنسحب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧!!

ومنذ تلك الأيام، وضعت وكالة الطاقة الدولية التي تهيمن عليها واشنطن سياسة مفادها، عدم السماح للمنتجين النفطين بالتأثير، من قريب او بعيد، على الدول الصناعية، او ابترازها بالاسعار او كميات الانتاج.

وكانت المعركة الكبرى التي خاضها الغرب للسيطرة على نفط الخليج تحت راية تحرير الكويت، مستثمراً الحماقة الكبرى التي ارتكبها رأس النظام العراقي باجتياح الكويت، فجاءت جيوش الغرب لاجتياح الكويت والعراق والمنطقة العربية برمتها، وبات النفط سلاحاً في يد واشنطن، ليس فقد ضد الدول المنتجة، بل ايضاً ضد حلفائها، اليابانيين والاوربيين وغيرهم على حد سواء.

وأصبح الحصار على العراق مرتبطاً بسوق النفط العالمي، وكميات الانتاج والاسعار، اضافة الى ارتباطه بالتسوية السياسية الأميركية في المشرق العربي، وسياسة رسم الخرائط من جديد.

هذا التقرير يدرس اوضاع السوق النفطية، وما يرتبط معها، قبل حرب الخليج الثانية وبعدها. والتحولات التي جرت في هذا الميدان بين المنتجين والمستوردين. ويقف مطولا أمام الوضعية الراهنة، حيث السوق مشبعاً، وبالتالي فان عودة العراق إلى سوق النفط له مضاره، على الكثير من الدول والشركات الأميركية، والحصيلة: ضرورة استمرار الحصار على الشعب العراقي، للحصول على المزيد من التنازلات، ليس فقط من النظام العراقي، وانما ايضا من الدول الخليجية الأخرى. يكشف التقرير، بوضوح، ان الاحتياطات النفطية الكبيرة لعقود قادمة، تكمن في منطقة الخليج، وبالتالي فان هذه المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية، والابرز من بين الدول الخليجية هي السعودية التي تملك اكبر احتياطي نفطي، على الصعيد العالمي.

ويشكل هذا التقرير احد التقارير الهامة في هذه السلسلة التي اصدرها برنامج الشرق الاوسط في المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، ولا شك ان القاريء العربي سيجد فائدة

كبرى في هذا التقرير، لأنه يسلط الاضواء على الرؤية الغربية لأوضاع نفــط الخلــيج فـــي مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

ولا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والتقدير للمشرفين على البرنامج، ولجميــع الاصـــدقاء الذين نصحوا بترجمة هذه التقارير، ولكل من قدم مساهمة لترى الطبعة العربية طريقها إلـــى القاريء العربي.

سبتمبر ١٩٩٤

عبد النبي حسن

توطئة

هذا التقرير هو الثاني في سلسلة تقارير قصيرة تركز على الخليج في مرحلة مابعد ازمة ٩٠ ــ ١٩٩١. سبقته دراسة لريتشارد التون حول أمن الخليج بعنوان: "كسب الـسلام فـــي الخليج: نظرة بعيدة المدى"، والذي نشره برنامج الشرق الاوسط عن "تشاتهام هـــاوس" فـــي ابريل من هذا العام.

يعالج بول ستيفنز في هذا التقرير مدى تأثير الأزمة على السياسة النفطية في الخليج، ان كان ثمة من تأثير، وفي البداية يضع اطاراً تحليلياً قبل معالجة الابعادة القصيرة والبعيدة المدى لأسعار النفط، وفي هذا الصدد، فإن لديه أشياء قيمة حول القيِّمة وكيفية تحليل قــضايا الــنفط اضافة الى تقديم وجهات نظر محددة حول المسارات المحتملة للأسعار حتى نهاية القرن. إنن واثق ان هذا التقرير هو اسهام مهم ومحفز ضمن أدبيات السياسات النفطية في الخليج.

يعبِّر البرنامج عن امتنانه للدعم المالي لعمله حول الخلــيج مابعــد الحــرب لمؤســسة ميتسوبيشي للبحوث ــ اليابانية وبالاخص نوريكوهاما، مسؤول مكتبها في لنـــدن، وجوشـــن تاكاهاشي وياسو ساتو من مكتبها في طوكيو. كما نعبر عن شكرنا للذين يدعمون برنامجنـــا بانتظام منذ تدشينه وخصوصاً بريتش ايروسبيس وشل وبي بي وموبيل.

سيصدر ضمن هذه السلسلة تقرير ثالث من قبل روجر هاردي حيث يعالج الاســتقرار الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، في نوفمبر القادم.

د. فيليب روبنز

رئيس برنامج الشرق الأوسط العام الدولي للعلاقات الدولية

كلمة تقدير

اصر الكثيرون على اصدار هذا التقرير وأود ان اشكر مؤسسة متسوبيشي للبحث حيث رتبت التقديم في طوكيو، وبشكل خاص جوهسن تكاهاشي ونوريكوهاما. وفيليب روبنس مدير برنامج الشرق الأوسط في "تشتتهام هاوس" الذي قدم مساعدة جليلة بترتيبه ومساهمته في التقديم. ومنذ مايو ١٩٩١، قدمت صيغ من هذه الورقة في "تشاتهام هاوس" (مرتين)؛ ومؤسسة متسوبيشي للبحث، طوكيو (مرتين) مركز الدراسات الإسلامية والشرقية، جامعة درهام، مركز "سرري" الاقتصادي للطاقة، بجامعة "سوري"، مؤسسة البترول، لندن. كما اود ان اشكر المساهمين في النقاشات لاقتراحاتهم وتعليقاتهم، جل كلاوون وروسا مندهوو من "تشاتهام هوس" لدورهم في التدقيق والطباعة. وستبقى مسئولية الكاتب عن اية اخطاء.

بو ستيفنز

الدائرة الاقتصادية جامعة "سوري"

اغسطس ١٩٩٢

مقدمة

يعالج هذا التقرير مسار أسعار النفط في السوق العالمية لما تبقى من العقد الحالي. وهذا المسار هو محصلة لعدد من العوامل المعقدة والمتضاربة غير المؤكدة. ولتضييق الدائرة، فإن التقرير سيركز على دور أهم دول الخليج المنتجة للنفط. وبالتحديد للصدمة التي احدثها الغزو العراقي للكويت وذيولها على دور الخليج في معادلة اسعار النفط.

يبدأ التقرير بوضع إطار تحليلي يتضمن القوى المحركة، حيث تنطلق منه ثلاث قضايا مركزية مقررة لأسعار النفط، وهي حجم وتوزيع أي طاقة فائضة لانتاج النفط الخام، اهداف تسعير هذه الطاقة الفائضة من قبل المتحكمين بها، ومدى تماسك اولئك المتحكمين.

أولاً: السياق العام

١ ــ ١ ــ الاطار التحليلي

مرت عملية تحديد اسعار النفط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ما قبلها بالنسبة للبعض، بمسار ذي مرحلتين. في البداية كان المتحكمون بالانتاج هم الذين يحددون السعر أما في المرحلة الثانية فإن عوامل العرض والطلب اضافة إلى التوقعات المستقبلية كانت تقرر فيما اذا كان السعر المعلن مقبولاً أم لا، فإذا كان السعر المعلن مقبولاً اعتبر اساساً لعقود النفط الخام؛ واذا لم يكن كذلك، انحرف السعر الفعلي عن السعر المعلن. لذا كان يتم تحديد السعر المعلن نتيجة تفاعل معقد لسعر معلن وقوى السوق.

وقبل سبتمبر ١٩٧٠، كانت شركات النفط العالمية (الأساسية) هي المتحكمة في الانتاج. وبالرغم من ان تشريعات مكافحة الاحتكار حالت دون الشركات المتعددة من العمل مجتمعة بشكل علني. ونظراً لطبيعة صناعة النفط العالمية، المندمجة عمودياً، فقد كانت الشركات المسيطرة عى الانتاج هي ذات الشركات التي تشتري الانتاج. ومثلت هذه الوضعية عاملاً مهماً في استقرار السعر مقارنة بالحالة التي سادت الثمانينات. ودخل ممثلوا الدول المنتجة للنفط في عملية التسعير والتفاوض في الفترة ما بين سبتمبر ١٩٧٠ حتى اكتوبر ١٩٧٣. وذلك بعد ان وافقت شركة او كسيدنتال على مطالب ليبيا بشأن السعر، وتبعتها باقي شركات النفط العاملة في ليبيا. وقد فتحت المفاوضات الليبية الباب امام مفاوضات شاملة تمخضت عنها اتفاقيتي طهران وطرابلس في ١٩٧١، واتفاقيتي جنيف الأولى والثانية بشأن تعديل اسعار الصرف. وفي اكتوبر ١٩٧١، واتفاقيتي جنيف الأولى والثانية بشأن تعديل اسعار الصرف. وفي اكتوبر ١٩٧٣ تم استبعاد ممثلي الشركات من عملية تحديد السعر فيما انفرد منتجو النفط بتحديده. وعل مدى عقد السبعينات، بات أعضاء الأوبك مجتمعين هم الذين يحددون السعر بدلاً من العمل منفردين في هذا الميدان ضمن اطار المنظمة، وهو ما مثل مصدر جدل في الادبيات الاقتصادية. ومع إعادة بنية الاوبك المتعلقة بالتسعير في اكتوبر ١٩٨١، فقد بات واضحاً ان الاوبك مجتمعة هي التي تحدد السعر، وقد بلغ آنذاك ٣٤ دولار للبرميل (د/ب). وتم تخفيضه في مارس ١٩٨٣ إلى ٢٩ د/ب. وعلى ضوء انهيار الاسعار في ديسمبر، ١٩٨٦ فقد تم الاتفاق على ١٨ د/ب. وفي يوليو ١٩٩٠ تم الاتفاق على ٢١ د/ب. وخلال الفترة ما بين ١٩٧٣ ــ ١٩٨٦ تم اعتماد السعر المعلن للنفط الخام العربي الخفيف، فيما كان يتم تحديد اسعار النفوط الأخرى من قبل المنتجين منفردين استناداً إلى

اوضاع السوق. وفي ديسمبر ١٩٨٦ حلت مجموعة من النفوط محل النفط العربي الخفيف لقياس السعر المعلن عنه.

ارتبطت عملية التسعير والسيطرة عليها بمدى القدرة الإضافية على انتاج النفط الخام وبات وجود فائض نفطي قاعدة في الصناعة. ويبين الشكل رقم تقديرات قدرة الانتاج الاضافية لمختلف بلدان الاوبك في الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٩١. هذه القدرة الاضافية التي تلاشت مؤقتاً في ١٩٧٣ وما بين اعوام ٧٩ ــ ١٩٨١ وفي ١٩٩٠ مؤخراً. إن القدرة الفعلية لزيادة الانتاج هي التي تعطي المنتج القوة لتحديد السعر.

يوضح التاريخ القصير للثمانينات النقطة التي نحن بصددها، كما يبين الشكل رقم وضعية انتاج الاوبك في الفترة ما بين ٧٩ ــ ١٩٩١. فقد بدأ هذا العقد بخسارة الانتاج الإيراني نتيجة اضراب عمال النفط اولاً وتوقف الانتاج ابان قيام الثورة الإيرانية. وبالرغم من قيام اعضاء الاوبك وخصوصاً السعودية بزيادة انتاجها فلم تكن هناك قدرة احتياطية، وقد تكررت هذه الوضعية إثر الاجتياح العراقي لإيران في سبتمبر ١٩٨٠. وفي مثل هذه الظروف المقترنة بتوقعات ارتفاع مطرد للاسعار، وهو ما ميز عقد السبعينات، فإن المشرفين على الأسعار يصبحون عاجزين عن الفعل، ولا يعود بمقدورهم التأثير على الامدادات لمواجهة المشاعر السائدة في السوق. إن "عدم الثقة" في الخارج قد دفع الاسعار إلى الاعلى اكثر فأكثر.

واظهرت مرحلة الثمانينات أن العرض والطلب تجاوب مع الهزات النفطية التي سادت السبعينات، فقد هبط الطلب نتيجة مجموعة عوامل تمثلت في التحول لمصادر بديلة للطاقة والتوفير والكساد الاقتصادي. في ذات الوقت، ارتفعت طاقة البلدان المنتجة خارج الاوبك بسرعة بينما انخفض انتاج الاوبك من النفط من ٣١،٥ م/ب/ي في ١٩٧٩ إلى ١٧،٣ م/ب/ي في ١٩٨٥. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك، وكما يبينها الشكل (٢)، زيادة قدرة الانتاج الفائضة لدول الاوبك الموزعة على اعضائها الثلاثة عشر. افتقدت الاوبك، المقررة للأسعار، التماسك حيث مارس بعض اعضائها الغش اضافة الى التوقعات المفرطة في الطلب على نفطها. وترتب على صدمة النفط الثانية اضعاف الاندماج لصناعة النفط مما قاد الى افتقاد المعلومات من جانب المنتجين، واصبح المصدرون يفتقدون المعلومات حول الطلب. وفي ظل غياب المعلومات اضحت تلبية احتياجات السوق من خلال التحكم بالانتاج صعبة جداً وغير مضمونة النتائج. وحيث قامت السعودية بدور المنتج المرجح وتصحيح الأخطاء والغش في سوق النفط، فقد تعززت الثقة بالسعر المعلن في حين ترتب على الامبالاة السائدة انخفاض

محدود في السعر المعلن. ومع حلول خريف ١٩٨٥ تخلت السعودية عن دور "مرجح الانتاج"، مما ترتب الثقة في سوق النفط، ولكن على اساس سعر معلن اقل، ويعود ذلك اساساً إلى تعاون كل من السعودية وإيران بهدوء للدفاع عن السعر المعلن الجديد (١٨ د/ب) والذي تم وضعه في ديسمبر ١٩٨٦.

وبنهاية عقد الثمانينات، كما يبين الشكل رقم (٢) فقد تلاشت قدرة الانتاج الفائضة للاوبك. وبرز الطلب على النفط مجدداً وخصوصاً من قبل الدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث فيما بلغ الانتاج خارج الاوبك الحد الأعلى. وترتب على ذلك ارتفاع الطلب على نفط الاوبك إلى ٢٣،٣ م/ب/ي مقارنة بـ ١٧،٣ م/ب/ي في ١٩٨٥. في ذات الوقت بدأت طاقة انتاج الاوبك بالهبوط بسبب الاستنفاذ الطبيعي للمكامن وافتقاد الصيانة. اما أهمية غزو العراق للكويت فيكمن في أنه وجّه ضربة واحدة وألغى ما تبقى من القدرة الفائضة إثر الحظر النفطي الذي فرضته الأمم المتحدة على كل من العراق والكويت، وتدمير حقول نفط الكويت لاحقاً.

١ ــ ٢ ــ القضايا الرئيسية:

في إطار معالجته للقضايا المقررة لمسار اسعار النفط، يكشف هذا التحليل الترابط بين طاقة الانتاج من ناحية والعرض والطلب العالمي من ناحية اخرى، وما يترتب على ذلك من وجود قدرة انتاج فائضة او عدمها ومن يسيطر على هذه القدرة. ومن الممكن تضييق الهوة بين هذه المواضيع.

انه، وباستثناء فنزويلا، فإن دول الاوبك خارج الخليج، تفتقر إلى احتياطات ملموسة تسمح لها بزيادة سريعة في الانتاج. ويتوجب على المنتجين ذوي الاحتياطات المحدودة التفتيش عن مكامن نفطية جديدة قبل التوسع في الانتاج. وإذا ما اخذنا بالاعتبار الوقت المطلوب للقيام بعمليات الاستكشاف والانتاج النشطة اضافة إلى ضوابط اخرى فإنه لا يتوقع ان تتوسع الطاقة الانتاجية للاوبك قبل حلول منتصف العقد الحالي. وبالتالي فإن منطقة الخليج هي الوحيدة التي تسمح احتياطاتها من تلبية أي زيادة في الطلب خلال سنوات قليلة. وفي الوقت الحاضر، يشكل العراق قدرة انتاج فائضة مهمة بانتظار التحول إلى الانتاج الفعلي، وكل ذلك يعني أن الخليج هو موقع قدرة الانتاج الفائض ان وجدت. لذا ستظل دول الخليج هي المتحكمة الفعلية بسوق النفط في اطار الاوبك. اما مدلولات ذلك على اسعار النفط فتعتمد على ما يلي:

ــ مدى الكمية الفائضة المطلوبة للتحكم، ومن يتحكم في ذلك.

ـــ ما هي اهداف الخليجيين من فائض القدرة الانتاجية فيما يتعلق بالاسعار؟

ـــ إذا كان الفائض يتركز في بضع دول خليجية، كيف سيكون تماسكها، وبالتالي قدرتها على التأثير كمتحكمة في السوق؟

يقلل هذا المنحى من دور الاوبك ويتعاطى مع دول الخليج كممـــول لفـــائض الانتـــاج، وهناك اسباب وراء تقديم هذه الصورة الملتبسة للمستقبل

أولها: ضمان إمدادات النفط، وسواء كان ذلك خطأً ام صواباً، فانه ينظر الـــى الخلـــيج كمصدر غير مستقر لإمدادات النفط. لذلك فإن الزبائن مستعدون لدفع مبلغ اضـــافي لـــضمان امدادات النفط من مصادر أخرى، بالرغم من ان توزع امكانيات الانتـــاج عالميـــاً يـــستبعد الاستغناء عن نفط الخليج. وستتعزز هذه الضمانات بوجهة النظر التي ترى بإن اسواق النفط ستتمحور اقليميا بشكل متزايد. اما المناطق الاقليمية التي يجري النقاش واسعا حولها فهي:

١ ـــ مجموعة امريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث تشكل فنزويلا والمكسيك، وإلى حد ما كولومبيا، مزودي النفط لسوق أمريكا الشمالية.

٢ ـــ بلدان المحيط الهادي.

٣ ـــ اوروبا بما في ذلك دول الكوميكون سابقاً.

وبالرغم من ان كل منطقة من هذه المناطق تسعى لتأمين مصادر طاقة اقليمية، إلا أنها جميعاً ستحتاج إلى الخليج لتلبية جزء من احتياجاتها النفطية.

ثانياً: ان نفط الخليج الخام يزيد ثقله والحموضة فيه من نفوط المصادر الأخرى، وإذا ما اخذنا بالاعتبار الضغوط البيئية وهبوط الطلب على النفط فـــإن مكـــرري الـــنفط ســـيعطون الأولولية للنفوط غير الخليجية. ولا شك أن تطوير معدات التكرير يمكن ان يقلل الفوارق بين نفط الخليج وغيره لكن ذلك يحتاج إلى استثمارات كبيرة، لذا فالارجح ان يفضل مكررو النفط تخفيف وتحلية البرميل المنتج عبر استعمال المزيد من النفط الخام بدلا من خيار الاســـتثمار المكلف لتطوير وحدات التكرير.

اخيراً: لا يمتلك اعضاء الاوبك غير الخليجيين مجالاً للمناورة، فهم مجبرون على قبول ما تتفق عليه دول الخليج، وليس ذلك جديداً فقد كان دائماً محل تقبل كأمر واقع. فخلال مرحلة الحرب العراقية الإيرانية عبر عن ذلك احد ممثلي امريكا اللاتينيـــة المتـــذمرين بقولـــه "أن

القرارات تتخذ لصالح مدافعهم على حساب زبدتنا". وأدت التطورات في منطقة الخليج مؤخراً إلى زيادة تهميش اعضاء الاوبك غير الخليجيين. كما توجد جماعة ضغط في نيجيريا تدعو دائماً إلى الانسحاب من الاوبك. وتوجد ضغوطات مماثلة في فنزويلا. لذا فإن اعطاء الخليج دوراً مركزياً في السيطرة على سوق النفط مفهوم في ضوء ما عرضناه.

١ ـ ٣ ـ مشاكل متزامنة:

مما يعقد الاجابة على الأسئلة الثلاثة المطروحة سابقاً، التفاعل بين العرض والطلب والاسعار. وفي المدى القصير، يمكن القول، أنه حتى منتصف التسعينات، فإن علاقة العرض والطلب ستتأثر إلى حد ما بالتغييرات في السعر فقط، ويمكن تغيير الطلب على النفط من خلال تغيير سلوكي في استخدام الاجهزة التي تسير بالنفط، لكنه وبدون اللجوء الى الحرمان فإن ذلك لن يؤدي إلاّ إلى هامش محدود في تخفيض الطلب. أما التغيير المحسوس في الطلب فيتطلب تحولاً شاملاً في الاجهزة المستخدمة للطاقة وذلك يتطلب وقتاً. هناك ميزة لذلك تتمثل في انه في حالة وجود اجهزة ثنائية الطاقة، فإن تغييراً في سعر النفط سيؤدي إلى التحول من مصدر لآخر من مصادر الطاقة. ويكتسب ذلك اهميته في الولايات المتحدة حيث ان نصف مجمل مراجل المصانع ثنائية الطاقة (النفط والغاز)

سيتأثر العرض حتى منتصف العقد بصورة أقل بتقلبات الأسعار. وذا ما تم وضع طاقة انتاجية معينة، فإن الساعين وراء مضاعفة الربح سينتجون، شريطة تغطية التكاليف الجانبية، وهي على العموم منخفضة، وحتى الآبار المستهلكة ذات التكاليف الهامشية المرتفعة اقل حساسية للسعر مما يعتقده الكثيرون، لأن اغلب التكاليف مترتب على نفقات الطاقة المستخدمة في الضخ. ان إمدادات النفط على المدى القصير ستتأثر غالباً بعودة العراق إلى سوق الانتاج، ورغبة الدول الأخرى في الانتاج بمستويات أقل من قدرتها للدفاع عن مستوى محدد للاسعار.

لكنه وبمرور الوقت فإن العرض والطلب سيستجيبان بشكل متزايد للسعر، مما سيخلق مشكلة تحليلية. وفي النصف الثاني من التسعينات، سيتقرر الطلب على نفط الخليج عبر مستوى الطلب العالمي للنفط، مخصوماً منه امدادات النفط من الدول غير الخليجية. وكل من هذين العاملين سيعتمد على مسار السعر في النصف الأول من هذا العقد والقرارات المتخذة، مادام هناك متسع من الوقت. وهذا بدوره يعتمد على مسوى قدرة الانتاج الاضافية اضافة إلى الاهداف والتماسك فيما بين المسيطرين على السوق. لكن الاهداف والتماسك خلال النصف الثاني من هذا العقد، تعتمد على مسار عوائد النفط. لذا فإن عدم اليقين السائد خلال النصف الأول سيتفاقم خلال النصف الثاني من هذا العقد.

ويكمن الحل العملي في النظر إلى مسار المدى القصير أي حتى منتصف التسعينيات قبل النظر في مسار المدى البعيد. لهذا السبب فإن هذه الدراسة تبدأ بالتمعن في السنوات القليلة القادمة مقدمة عدة مسارات محتملة للأسعار قبل النظر في المدى البعيد.

ثانياً: سوق النفط العالمي على المدى القصير

٢ ــ ١ ــ الطلب على نفط الخليج: الصورة قبل نزاع الخليج

كان هناك اجماع، قبل الاجتياح العراقي للكويت، على استمرار تطور صناعة النفط بالرغم من الاستنتاجات المتباينة حول ذلك، واتفاق عام على احتمال زيادة الطلب على نفط الاوبك. وكان من المتوقع ان قدرة الانتاج الفائضة الكبيرة خلال الثمانينات ستنخفض خلال التسعينات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياطي النفطي الخليجي الضخم، فسيظل الخليج المصدر الأساسي لزيادة القدرة الانتاجية. لكن عنصر عدم اليقين هنا كامن في مدى رغبة وقدرة الأوبك لوضع هذه القدرة موضع الفعل. ويطرح هنا بشكل خاص الاستثمارات الضخمة المطلوبة لذلك، حيث يتداول مبلغ ٦٠ بليون دولار للاستثمار لتحاشي حدوث نقص في الإمدادات النفطية. وأدى الخلاف في وجهات النظر فيما إذا كان بامكان الاوبك توفير الزيادة المطلوبة في طاقة الانتاج، إلى استنتاجات مختلفة حول مسار السعر. فهناك من يعتقد ان الزيادة المنتظرة ستكون قاصرة ومتأخرة مما سيترتب عليه زيادة في الاسعار خلال هذا العقد. أما الذين يتوقعون انجاز الزيادة المطلوبة في الوقت المناسب، فإنهم يتوقعون بقاء الاسعار منخفضة.

٢ ــ ٢ ــ الطلب على نفط الخليج: تأثيرات نزاع الخليج.

غيَّر الاجتياح العراقي للكويت الاجماع السابق بطريقتين.

الأولى هي ان الحظر النفطي الذي فرضته الأمم المتحدة قد اخرج من السوق الانتاج العراقي (ما يقارب ٤ م/ب/ي)، أي أنه تم بجرة قلم إلغاء فائض الانتاج رغم انه جرى تعويض النقص الفعلي في امدادات النفط من قبل اعضاء اخرين في الاوبك. وأدى تحرير الكويت، وما رافقه من تدمير لمنشآت النفط الكويتية، واستمرار الحظر على النفط العراقي الى استمرار وضعية السوق السابقة المتميزة بالضيق. وترتب على ذلك أن الاجماع الذي كان سائداً قبل الازمة قد تقلص كثيراً حيث ازداد الطلب على نفط الخليج بشكل دراماتيكي.

النتيجة الثانية هي أن فقدان النفط العراقي والكويتي قد تسبب في السيطرة المباشرة للسعودية على سوق النفط. وكانت السعودية في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ قد ساعدت في استقرار سوق النفط العالمي بلعبها دور مرجح الانتاج، الذي كانت تلعبه شركات النفط الكبرى خلال الفترة ما بين الخمسينات والستينات في استقرار سوق النفط العالمي، لكن الشركات الكبرى فقدت سيطرتها على السوق في النصف الأول من السبعينات عندما حلت الحكومات محل الشركات العاملة. وبذلك هددت السعودية بقية دول الاوبيك بما تملكه من قدرات انتاجية واجبرتهم على الطاعة. وباستثناء الانقسام الذي حصل في مؤتمر الدوحة في ديسمبر ١٩٧٦ فقد سار النظام المذكور سيراً حسناً حيث حافظت السعودية على توازن بين السوق والسعر المقرر من قبل الاوبك. اما في الثمانينات، فقد بات الفائض كبيراً ومن مصادر متنوعة، مما أفقد السعودية السيطرة. وتلاشى معظم الفائض بعد الغزو العراقي للكويت وما تبقى كان بحوزة السعودية التي كان بامكانها التحكم بالامدادات والاسعار.

٢ ــ ٣ ــ الطلب على نفط الخليج: العلاقة مع القدرة الحالية.

لمعرفة اوضاع السوق مستقبلاً، لا بد من إلقاء نظرة على الطلب المستقبلي على نفط الخليج وعلاقاته بالقدرة الحالية. وتعتبر هذه المسالة اساسية كما سنطرحها لاحقاً، وسيكون العامل الحاسم على المدى القصير هو متى وكيف سيدخل العراق سوق النفط العالمي.

هناك بالطبع وجهات نظر مختلفة حول مستقبل العرض والطلب النفطي. ولإيضاح ذلك يطرح هذا التقرير عدة افتراضات، مبينة في الشكل رقم والهدف من ذلك مقارنة الطلب المتوقع على نفط الخليج في ظل استمرار قدرة الانتاج الخليجية بدون العراق.

الطلب على النفط

تتوقع وكالة الطاقة الدولة زيادة النفط بنسبة ٧٥،٠% في عام ١٩٩٢. وحسب هذه التوقعات، سيزداد الطلب في دول منظمة التجارة الحرة بنسة ١% وفي كومنولث الدول المستقلة بنسبة ٣% اما بالنسبة للسنوات ٩٣ ــ ١٩٩٥ فإن معدل النمو المتوقع هو ١،٥%. ومن أجل وضع هذه التوقعات في الإطار الصحيح، فقد عقد ممثلوا ٤٠ شركة نفط وغاز مؤتمرهم الأول في اكسفورد في ١ مايو ١٩٩٠ واقترحوا نمواً بنسبة ٢% سنوياً خلال التسعينيات. وكانت الزيادة الفعلية على الطلب خلال الفترة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٠ قد بلغت في المتوسط ١،٥% سنويا. وقد توقع صندوق النقد الدولي في تقريره عن حالة الاقتصاد العالمي في مايو ١٩٩٢ زيادة في الطلب على النفط بنسبة ١،٥% في المتوسط سنويا.

امدادات الدول خارج الاوبك.

اخذت الارقام لعام ١٩٩٢ عن وكالة الطاقة الدولية، مما يشير إلى ان الانتاج سـيكون ثابتاً، وهذا ما اجمع عليه ممثلوا صناعة النفط عام ١٩٩٠

صافي صادرات كومنولث الدول المستقلة.

يعتبر هذا المجال موضع جدل وتكهنات. يفترض الشكل رقم (٣) أن صافي صـادرات كومنولث الدول المستقلة سيبقى على مستوى عام ١٩٩١، وأظهرت دراسـة اعـدها "بيـرا" (pira) ونشرت مؤخراً بأن الصادرات ستبقى على حالها حتـى ١٩٩٥. وحيـث ان هنـاك إجماعاً أن صادرات كومنولث الدول المستقلة ستشهد انخفاضاً خلال النسوات القليلة القادمـة بسبب تخلف التكنولوجيا ومشاكل عامة في البنية التحتية، مما سيزيد الطلب على نفط الخليج.

وإذا ما أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، فإن الطلب على النفط الخام لدول الاوبك سـيكون بحدود ٢٤ م/ب/ي لعام ١٩٩٢ ويرتفع بعدها ليصل إلى ٢٧،٥ م/ب/ي عام ١٩٩٥. وهـذا التحليل يتجاهل التغيير في مخزون النفط والتبدلات الموسمية وهما عاملان حاسمان في سوق النفط الخام على المدى القصير.

طاقة دول الاوبك في الخليجية.

تستند التقديرات في هذه الصدد على أعلى ارقام مسجلة للانتاج خـلال ١٩٩١ (انظـر الجدول رقم ١) وقد تكون هذه التقديرات مبالغ فيها. فقد عمدت دول الاوبك غير الخليجية إلى زيادة انتاجها للاستفادة من اسعار مرتفعة. ومن المشكوك فيه اعتماد ارقـام الحـد الاقـصى للانتاج للدلالة على ارقام طاقة الانتاج المستمرة. ومما يجدر ذكـره أن دول الاوبـك غيـر الخليجية قد اعلنت عن خطط عديدة لتوسيع طاقاتها الانتاجية، وللحصول على المزيـد مـن الاكتشافات النفطية، آخذين بعين الاعتبار الضغوطات المالية والتكنولوجية، لا بد من مشاركة الشركات الاجنبية. وفي الكثير من الحالات فقد بدأت مثل هذه المشاركة، إلا أننا بحاجة إلـى بعض الوقت لمعرفة النتائج، مما يعني الانتظار قرابة عقد من الزمن قبل الحصول على زيادة ملموسة في الطاقة الانتاجية.

وأثناء هذه الفترة، فإن ٥% هي الزيادة المفترضة في طاقة الانتاج. وكما يشير الجدول رقم (١) لعام ١٩٩١، فإن طاقة انتاج دول الاوبك غير الخليجية تبلغ ٨،٦٧ م/ب/ي. وبزيادة سنوية قدرها ٥%، ستكون قدرتها على الانتاج ١١،١ مليون م/ب/ي عام ١٩٩٦. وافترضت

دراسة صدرت مؤخراً ان التقديرات الواقعية لطاقة هذه المجموعة هي بحدود ٩،٦٨ م/ب/ي في عام ١٩٩٦ استناداً إلى أن الزيادة السنوية في قدرات التشغيل الفعلية ستكون ٣،٩٥% كما هو الحال في الدول الخليجية المنتجة، والتي سنتطرق اليها لاحقاً.

جدول رقم(١) تقديرات طاقة الاوبك (باستثناء العراق والكويت) بنهاية ١٩٩١ م/ب/ي

العضو	الطاقة
السعودية	٩
إيران	٣،٨
الأمارات العربية المتحدة	٢،٥
فنزويلا	٢،٣٥
نيجيريا	١،٩٥
ليبيا	١،٥٥
اندونيسيا	١،٤٥
الجزائر	٠،٨٠
قطر	٠،٤٠
الجابون	٠،٣٠
الاكوادور	٠،٣٠
المنطقة المحايدة	٠،٣٠
المجموع	٢٤،٦٧

المصدر: استناداً إلى الانتاج الاقصى خلال ١٩٩١

طاقة دول الاوبيك الخليجية (باستثناء الكويت والعراق).

يكمن المصدر الأول للتوسع في القدرة المتوفرة لدى السعودية والتي ظلت موضع تكهنات بهذا الصدد حتى ما قبل ازمة الخليج الثانية. وكانت هناك خطط مطروحة بنهاية ١٩٨٩ لتوسيع طاقة الانتاج حتى ١٠ م/ب/ي على امتداد عشر سنوات (٢). لكن اجتياح العراق للكويت فرض خطة عاجلة لزيادة الطاقة بحيث بلغت القدرة المستمرة ٩ م/ب/ي بنهاية ١٩٩١. وتراوحت تقديرات الكلفة، وكان مبلغ ٥ بليون دولار متداولاً حينها للوصول إلى قدرة ٨ م/ب/ي. لكن غالبية الزيادة في الانتاج كانت تعتمد على اعادة تشغيل المعدات واستبدال قطع الغيار المستهلكة، وهذا سيجعل التوسع اسهل واسرع من اللجوء إلى الخيار الآخر وهو حفر ابار جديدة ومنذ اندلاع ازمة الخليج، اعربت السعودية مراراً عن رغبتها في زيادة طاقتها الانتاجية لتصل إلى ١٠ مليون / ب/ي بحلول ١٩٩٥. ومنذ البداية، كانت هناك شكوك حول قدرة شركة "أرامكو" لتمويل مثل هذا التوسع. وظهر في منتصف عام ١٩٩١ خلاف بين الشركة ووزارة المالية التي عارضت صرف هذه المبالغ في برنامج توسع لن يستخدم. وفي النهاية تم تفويض "أرامكو" لإقتراض الأموال المطلوبة من السوق المالية. وتم الاعلان في البداية عن ١،٥ بليون دولار ثم جرى زيادتها إلى ٢ بليون دولار في مارس (آذار) ١٩٩٢. وهناك مؤشرات واضحة على أن الوصول الى هدف ١٠ م/ب/ي سيتم في العام ١٩٩٥. والشكل (٣) يتضمن هذه التوقعات.

يعاني المنتجون الخليجيون الآخرون (إيران والامارات وقطر) من ذات المعوقات التي يواجهها المنتجون غير الخليجيين وهي عدم وجود احتياط جاهز للتطوير. لقد اعلنت هذه البلدان عن خط لزيادة طاقتها (كما ستناقش لاحقاً) لكن الوقت اللازم لذلك لن يتيح تثيراً يذكر لذلك قبل ١٩٩٥. وبدورها فإن زيادة قدرها ٥% هي المحتملة.

استعادة صادرات الكويت

إذا استندنا على فرضية ان انتاج الكويت سيصل إلى ٢ م/ب/ي عام ١٩٩٣ وبعد ذلك ستكون الزيادة السنوية بحدود ٥% فإن تلك التقديرات ستكون متفائلة كثيراً. ومع حلول نوفمبر ١٩٩١، اخمدت كافة الحرائق في آبار النفط وكانت الخطط الرسمية تقضي بإن يرتفع الانتاج إلى ٨٠٠ الف ب/ي بحلول يوليو ١٩٩٢ وإلى مليون ب/ي بنهاية ١٩٩٢. وقد بلغ الانتاج الفعلي في مارس ١٩٩٢، ٧٨٥ الف ب/ي. لذا يتطلب الأمر بذلك جهد كبير بما في ذلك الكثير من إعادة الحفر. أما اهم المعوقات فهي الافتقار للخبرة الإدارية كنتيجة للطرد

الواسع للخبرات الاجنبية من الكويت بعد التحرير. ويشكل الافتقار إلى الخبرة الإدارية مشكلة خطيرة وقد يشكل الاتفاق مع شركة بي.بي. المتعلق بتقديم الخدمات الإدارية الموقع في مارس ١٩٩٢ اسهاماً في حل هذه المشكلة.

وفي فبراير ١٩٩٢ تسرب تقرير عن وجود خلافات ضارة داخل شركة نفط الكويت اثر تقاعد السيد عبد الملك الغربلي، وهو العقل المفكر لعمليات اطفاء الحرائق النفطيـــة، وذلـــك لأسباب صحية. كما عبر البعض عن قلقله من السرعة الكبيرة في استعادة الانتاج بدافع العزة الوطنية، مما يشكل خطورة مستقبلية على استعادة القدرات الفعلية بسبب إغراق الآبار بالمياه.

إن النتيجة المترتبة على هذه الفرضيات كما يظهرها الشكل (٣) هي أنه حتـــى بـــدون العراق، فإن سوق النفط العالمي جيد الامدادات. وحتى لوحدث هبوط في انتـــاج كومنولـــث الدول المستقلة وزيادة في الطلب اكثر مما هو متوقع فلن يترتب على ذلك نقص فعلي. وممـــا يعزز هذا الافتراض ان طاقة الاوبك تحتسب بنسبة ٩٥% من الطاقـــة الإنتاجيـــة المـــستمرة المفترضة، لذا فإن انقطاعاً أساسياً في الإمدادات قد يخلق نقصاً في السوف وهو ما سنناقـــشه لاحقا.

ثالثاً: القضايا الحاسمة على المدى القصير

فيما يستمر امداد السوق جيداً، فإن السعودية تبقى المتحكم فيها. فهي الوحيدة التي تمتلك طاقة انتاج فائضة لإضعاف السوق أو جعله محتقناً، إن شاءت، بتخفيض ضئيل في اجمـالي انتاجها. ومن خلال هذا التحليل تبرز قضيتان حاسمتان على المدى القصير؛ الأولى: عنـدما يعود العراق إلى سوق النفط العالمي وبالتالي كيف ستتم معاملته. أما الثانية فتتعلق بأهـداف السعودية فيما يتعلق بسوق النفط وكيف ستتعاطى مع أهداف المنتجين الخليجيين الآخرين.

٣ ــ ١ ــ متى سيدخل العراق سوق النفط.

سيظل الحظر مطبقاً على العراق حتى يطبق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المفروضة عليه إثر غزوه للكويت. أما في واقع الأمر فإن صدام حسين سيبقى في الـسلطة، فيما سيقاوم الحلفاء أي محاولة لرفع الحظر. لذا فإن توقيت رفع الحظر مرتبط برحيل صدام حسين. سيبقى الحظر مفروضاً على العراق لبعض الوقت، وتظل كيمات النفط المصدرة خلافاً للحظر ضئيلة جداً.

وهناك ميزتان لوجهة النظر هذه

الأولى: يظهر تاريخ صناعة النفط انه حين تتآكل قدرة الانتـاج الفـائض او تتلاشـى بضربة واحدة فإن النظام النفطي يتعرض للاهتزاز مما يترتب عليـه ارتفاعـاً فجائيـاً فـي الأسعار. ويظهر الشكل رقم (١) بجلاء هذه الظاهرة. ففي عام ١٩٩٢، قدر الطلب على نفط الاوبك بحدود ٢٤ م/ب/ي، وكانت طاقة الاوبك القصوى، باستثناء العراق فـي منتـصف، ١٩٩٢ بحدود ٢٦ م/ب/ي. لذا فإن النظام عرضة للهزات التي قد ترد من مرشحين عديدين، بدءاً من المشاكل الداخلية في روسيا والجزائر إلى المشاكل الدولية مع ليبيا، إن أياً من هـذه المشاكل كفيل بإخراج ٢ م/ب/ي من طاقة الانتاج هي التي تمثل عنصر امتصاص الـضغط، ويترتب عليه نقص فعلي في الامدادات. ومما يفاقم من ذلك إن أي ازمة سياسية تهدد امدادات النفط، تحفز في ذات الوقت تخزينه بحيث تمتص فائض الــ ٢ م/ب/ي فوراً. لذا فـإن أيـة اضطرابات سياسية تسبب انقطاعاً في امدادات النفط، وارتفاعاً مفاجئاً في اسـعاره، سـتخلق ضغوطات تدفع بنفط العراق إلى السوق بغض النظر عمّن يمسك بالسلطة في بغداد. ويقـال هنا ان السعودية تدفع بسياسة اسعار نفط متهاودة لإحتواء أية ضغوطات مطالبة بعودة العراق وبالتالي تشكيل المزيد من الضغط لإزاحة صدام.

ثانياً قد تكون هناك ضغوط للسماح بتصدير كميات محدودة من النفط العراقي لأهـداف إنسانية. وقد وجدت الأمم المتحدة ان برامجها في العراق مكلفة وهي ترحب بتصدير بعـض الكميات من النفط، تحت يافطة "الدوافع الإنسانية" لتشكل مصدراً لتمويل هذه البرامج. وهناك مناقشات لإستخدام الودائع العراقية المجمدة. وقد تثير الرأي العام حالة الشعب العراقي الـذي يواجه ظروفاً قاسية لإفتقاده إلى العملات الاجنبية. وبالرغم من ذلك، فلم تحدث ضـجة فـي الإعلام الغربي خلال شتاء ٩١ ــ ١٩٩٢ رغم تردي الاوضاع. وفي واقع الأمر فقد مـرت هجمات الاتراك الجديدة ضد الاكراد في مارس ١٩٩٢ دون اثر يذكر في الغرب.

يبدو أن اطروحات واشنطن لإحباط هذه الضغوط، تقـوم علـى ان هـذه الاوضـاع المتدهورة ستعجل بسقوط صدام. اضافة إلى ذلك فمن المستبعد ان يكون أي مرشح رئاسي في سنة الانتخابات الأميركية متساهلاً مع العراق ويكسب اصوات الناخبين في ذات الوقت حسب ما جاء في شعار الحملة الانتخابية المناهضة لإعادة انتخاب بوش "صدام لايزال في وظيفتـه فهل مازلت في منصبك؟" وفي عام ١٩٩١، عرضت الأمم المتحدة علـى العـراق الـسماح بتصدير ما قيمته ١،٦ بليون دولار من النفط لأغراض إنسانية، لكن العـراق رفـض هـذا العرض استناداً إلى كون الشروط المرافقة للعرض تخرق سيادته. وقد انتهى مفعول العرض في مارس ١٩٩٢، ويأمل العراق بعرض جديد بشروط افضل، إلا أن العرض قدم مرة أخرى دون تحسين لشروطه. وقد يصبح العراق أكثر مرونة في التعاطي معها نظراً لحاجته الملحَّة للعملات الاجنبية، حتى في حالة عدم تحسين تلك الشروط.

يمكن لصادرات النفط لأسباب إنسانية ان تحدث تأثيراً مباشراً على سوق النفط، حيث ان دور التكهنات في تحريك اسعار السوق حاسم في هذا المجال. وفي هذا الـصدد فـإن طاقـة العراق الانتاجية لها تأثير على السوق. وسرت اشاعات في مناسبات عديدة خلال شتاء ١٩٩١ ــ ٩٢ عن قبول العراق لتصدير النفط لأسباب إنسانية، قد سبّبت هبوطاً في اسـعار الـنفط. حدث ذلك استناداً إلى انه في حال استئناف العراق لصادراته، فستتزايد الضغوط مـن اجـل مزيد من الصادرات، وفي النهاية عودة العراق إلى سوق النفط العالمي، وفي ظـل ضـعف السوق النفطية، فإن الإعلان عن عودة وشبكة للصادرات النفطية العراقية، حتى ولو كانـت ضئيلة، قد تتسبب في انهيار الأسعار.

سوف يرفع الحظر في النهاية. وعندما يحدث ذلك فإن تأثيره على السوق مرتبط بمدى قدرة العراق على الانتاج والتصدير وهو بدوره مرتبط بنمط تعامل المجتمـع الـدولي مـع العراق.

٣ ـــ ٢ ـــ كيف سيتم التعامل مع العراق؟

تبرز عدة تساؤلات حول الكيفية التي سيتعامل المجتمع الدولي بها مع العراق. اولها هو المدى الزمني اللازم ليتمكن العراق من استعادة قدراته الانتاجية لمستوى ما قبل الحرب. في فبراير ١٩٩٢، ادعى العراق ان قدرته الانتاجية هي بحدود ٢ م/ب/ي، وتم تفنيده بتقارير عن نقص حاد في قطع الغيار فاقمها الحظر المفروض عليه. وفي واقع الأمر، فإن أحد النقاط الشائكة في مفاوضات العراق مع الأمم المتحدة تكمن في صادرات النفط لأسباب إنسانية، هو اصرار العراق على تحويل جزء كبير من عوائد النفط للحصول على قطع غيار هو في أمس الحاجة اليها، لإستمرار تدفق النفط. وكما اظهرت تجربة الحرب العراقية الإيرانية، فقد ابدى مهندسو النفط ابتكارات ذكية في اصلاح الاعطال ومعالجة الخلل. لذا يتوقع ان يعود الانتاج الى مستوى ٢،٥% م/ب/ي. بسرعة.

أما السؤال الثاني فيدور حول مدى القدرة على ابقاء الانتاج والتصدير مستمراً إذا تم الوصول إلى مستوى ما قبل الحرب، وذلك في ضوء احتياجات العراق المالية الملحة. وبموجب أحد التقديرات فإن مجموع إلتزامات العراق المالية ستصل إلى ١٤١ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، بما في ذلك التعويضات وخدمة الديون وإعادة البناء. وكان العراق يصدر ما معدله ٢،٥ م/ب/ي قبل الحرب. وفي عام ١٩٨٩ تم الاتفاق على برنامج للتطوير يمكنه من زيادة قدرته الانتاجية المؤكدة إلى ٤،٥ م/ب/ي بكلفة قدرها ٥ بليون دولار. ويمكن القول انه من بين خطط التوسع في القدرة الانتاجية فإن الارقام العراقية كان اكثرها امكانية للتحقيق. فهو يملك مثلاً اربعة حقول نفطية كبيرة جنوب بغداد تنتظر الاستثمار وهي حقول مجنون وغربي القرنة وحلفايا ونهر عمر. وسيواجه العراق صعوبات في التمويل والخبرات المطلوبة لتطوير هذه الاحتياطات، ويمكن حلها بإشراك شركات النفط الاجنبية. وقبل الاجتياح، دعا العراق شركات النفط للعمل كمقاولين لتطوير احتياطاته القائمة. وكان رد الشركات سلبياً؛ ذلك انهم كانوا مهتمين بالدخول كشركاء في عملية التطوير والانتاج وليس كمقاولين. وإذا اخذنا بالاعتبار وضع العراق الصعب، فإنه سيسمح بالمشاركة بطريقة أو بأخرى. وبالفعل فإن عدداً من الشركات يناقش مع العراق مثل هذه الاحتمالات.

وهناك وجهة نظر متداولة بأنه في حالة رحيل صدام، ستبرز حالة تعاطف شديدة من كافة الاوساط لإعادة اعمار العراق. ويبدو ان دوافع ذلك هي معادلة قوة إيران في المنطقة ومنع انهيار وتفكك العراق، وما سيترتب عليه من نتائج وخيمة على استقرار المنطقة كلها.

وفي ظل هذه الاجواء المتعاطفة، فإن من المتوقع ان يرتفع الانتاج بسرعة حالما يـــتم رفـــع الحظر.

هناك وجهة نظر مضادة تستند إلى طاقة التصدير ومفادها ان العـــراق يفتقـــد المنافـــذ البحرية الكافية ويواجه دائماً معوقات أمام تصدير نفطه. وبالفعل فإن استراتيجية العراق خلال السبعينات كانت قائمة على تقليل الاعتماد على منفذ واحد للتخلص من ضغوط بلدان المرور المعنية وخصوصاً سوريا.

وقبل اجتياح الكويت، كان للعراق عدداً من المنافذ. الأول انبوب النفط عبر سوريا وكان يمثل الناقل الرئيسي لصادرات النفط العراقي ووصل في بداية السبعينات الـــى قمـــة طاقتـــه بحدود ١،٤ م/ب/ي، وهو الآن معطل تماماً. أما الخيار الآخر فكان قوافل شاحنات النفط عبر الاردن والتي تنتهي بميناء العقبة على البحر الأحمر، إلا أن الكمية المشحونة كانت محـــدودة جداً وقدرت في يوليو ١٩٩٢ بـــ ١٥٠ ألف ب/ي.

وكانت هناك ثلاثة خيارات أمام العراق. الأولى: إقامة خط عبر تركيـــا بطاقـــة ١،٦٥ م/ب/ي ليصب في ميناء ديرتول ويمر ٨٠ كلم من هذا الخط عبر كردستان العـــراق بـــدءاً بالفايدا حتى الحدود العراقية التركية. الثانية: خط الانابيب العراقية السعودية والذي يمر عبر السعودية ويصب في ميناء ينبع وتبلغ طاقته ١،٦٥ م/ب/ي. وأخيراً ميناء البكر المطل علـــى الخليج العربي، وكانت طاقته بحدود ٨٠٠ الف ب/ي قبل الاجتياح. لكن الطاقـــة القـــصوى للميناء قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كانت بحدود ١،٦ م/ب/ي. وقد تم تعطيـــل هـــذا الميناء من قبل قوات التحالف ولا يعرف مدى الدمار الذي لحق به. وتقول المؤسسة الحكومية لتسويق النفط بأن طاقته الحالية هي بحدود ٤٠٠ الف ب/ي حيث مثلت اعادة تجهيزه اولوية للحكومة.

٣ ــ ٣ ــ أبعاد عودة العراق للتصدير

عندما يعيد العراق تصدير نفطه، فستبرز بسرعة طاقة اضافية في الخليج، إلا إذا تقرر أن يكون دور العراق دور المرجح. وفي ظل هذه الاوضاع فأن سوق النفط، التي كان يمكن ضبطها بقليل من المعاناة لن يمكن ضبطها إلا بثمن عال. ويظهر الجدول رقـــم (٢) تـــأثير صادرات العراق النفطية بمستوى ٢ م/ب/ي مقارنة بسوق نفطية شحيحة في غيـــاب الـــنفط العراقي. كما يظهر الجدول مدى المفاوضات المفترضة بين السعودية من ناحية وبـــاقي دول الاوبك من ناحية أخرى. وتقوم فريضة هذا الجدول على أساس ان الطلب على نفط الاوبـــك

هو ٢٣،٦٥ م/ب/ي كما تتوقعها وكالة الطاقة الدولية حسب ما جاء في مجلتها (تقرير ســـوق النفط الشهري) ان يستمر هذا المعدل طوال عام ٩٢ حتى فبراير ٩٣.

وتتوقع الوكالة ان يرتفع هذا المعدل، كما افترض تقدير ســـابق ٢٧،١ م/ب/ي بحلـــول ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تزداد قدرة الاوبيك. ويفترض الجدول أن تكون صادرات الكويـــت بحدود ١،٥ م/ب/ي.

جدول رقم(٢):

ضوابط سوق النفط وعودة العراق: مدى التفاوض

في غياب العراق	عودة العراق
تنتج السعودية ٨ /ب/ي	تنتج السعودية ٨ م/ب/ي،
وتنتج باقي دول الاوبك بـ ٩٣،٥% من طاقتها	اما بقية دول الاوبك فتنتج ٧٧،٥% من طاقتها
أو	او
إذا قامت باقي دول الاوبك بانتاج ٩٥% من طاقتها فعلى السعودية ان تنتج بمعدل ٧،٥٦ م/ب/ي	إذا قامت باقي دول الاوبيك بانتاج كامل طاقتها، فإن على السعودية ان تنتج بمعد ٥،٢٦ م/ب/ي

يتوجب على الاوبك في ظل غياب العراق ان تتفق دولها على كيفية التحكم في الطاقة الفائضة بحيث يمكن التقليل من الالام قدر الامكان. لذا فإن المروحة التفاوضية ستقع ما بين انتاج سعودي يتراوح من ٧،٥٦ م/ب/ي إلى ٨ م/ب/ي على ان تنتج باقي دول الاوبك ما بين ٩٤% إلى ٩٥% من طاقتها الانتاجية. وفي حالة عودة العراق فسيتوسع المدى دراماتيكيا حيث سيتراوح انتاج السعودية ما بين ٥،٦ حتى ٩ م/ب/ي بينما يتوجب على بقية دول الاوبيك ان تنتج ما بين ٧٨% إلى ٩٥% وإذا افترضنا ان كلا من العراق والكويت ستطالب باعفائها من حصص الانتاج، فسيكون من الصعب جداً التوصل إلى اتفاق معقول، وسيكون ذلك مؤلماً لجميع من يعنيهم الأمر، وسيكون تحقيق ذلك مرتبط بأهداف التسعير والتماسك بين القادرين على انتاج الفائض ولأسباب تم شرحها سابقا، وحتي منتصف العقد فإن الدول الخليجية داخل الاوبيك هي وحدها المتحكمة في الكميات الأكبر من الانتاج الاضافي، وبالتالي ستكون اهداف التسعير والتماسك فيما بينهم مقرراً، مما يقودنا إلى مناقشة المسألة الثانية الحرجة في المدى القصير.

٣ ــ ٤ ــ الاهداف السعرية المتوخاة من قبل دول الخليج

السعودية

ظهرت منذ ازمة الخليج تفسيرات لسياسة السعودية النفطية، الأولى هي ان هذه السياسة تقوم على زيادة الانتاج وتقبل هبوط الاسعار، والثانية هي ان هذه السياسة تستهدف اساساً سعراً منخفضاً. وسنتناول كلا التفسيرين لاحقاً:

استراتيجية المشاركة في السوق:

اسهمت السعودية رسمياً في اتفاقية الاوبك في يوليو (تموز) ١٩٩١ للوصول إلى سعر ٢١ دولار /ب للنفط الخام، رغم انكار وزير النفط السعودي هشام الناظر لمثل هذا الهدف السعري، مطلقاً عليه "سعر المرجع الادنى". وتكمن السياسة الرسمية، بموجب هذا التفسير، في ارتياح المملكة اذا وجدت ان اسعار السوق قد ارتفعت إلى ٢١ د/ب لكنها تعارض التحكم بالانتاج للوصول إلى هذا الهدف.

هناك من يدعي ان للسعودية حوافز عدة لتأمين حصتها من السوق النفطية. ولا شك ان تعدد الأهداف مهم طالما ان صنّاع القرار في المملكة يرون بأنه كلما خدمت السياسة اهدافاً متعددة، كلما كان بوسع السياسة ان تتحرك بشكل اوسع.

وفي المدى القصير، فإن السياسة السعودية ترمي الى الحصول على الحد الاعلى من المشاركة في نفط السوق للحصول على عوائد لسد العجز في الخزينة وتأمين موقع المملكة في حال التوصل الى تخفيضات مؤكدة في حال عودة الانتاج العراقي.

هناك تفسير آخر يقوم على استخدام السعودية لقدرتها الانتاجية العالية لفرض الانضباط على باقي الاعضاء واستعادة نوع من السيطرة لتتمكن من فرض ارادتها على بقية الاعضاء في اجتماعات الاوبيك كما كان حاصلا في السنوات ٧٤ ــ ١٩٧٨. لذا فإن الانتاج الفائض والاسعار المتدنية انما هي بمثابة انذار لاستعادة الانضباط للالتزام بنظام جديد للحصص استناداً إلى طاقة الانتاج الحالية وليس على أساس نظام الحصص المتبع الذي برز في الثمانينات. لقد عزز هذه النظرة القائمة على استعادة السيطرة، استفادة السعودية من طاقة التخزين المتوسعة في شمال وغربي اوروبا والكاريبي وتلك التابعة لسوق شرق آسيا (سوميد). ان مثل هذه الزيادة في طاقة التخزين تزيد من مرونة الرد وتمكن السعودية من التأثير مباشرة وبسرعة في السوق. ولا شك أن لمثل هذه التحركات منطقها التجاري البحت.

اصاب النظرة القائلة ان هدف السعودية هو السيطرة على الاوبك، بعض التصدع في اجتماع الاوبك في فبراير (شباط) ١٩٩٢ حيت تسبب الرفض السعودي للقبول بحصة اقل بقليل من ٨ م/ب/ي، في عدم التوصل الى اتفاقية مقبولة. وتطلب الأمر اعادة التفاوض من جديد حيث ترتب على رفضي السعودية لتوصل الاوبك لاتفاقية غير مقبولة، هبوط في السعر المعلن لبرميل النفط الخام بمقدار دولار خلال ساعات.

هناك عدة تفسيرات للموقف السعودي في اجتماع فبراير (شباط) لها مدلولاتها في التحليلات المستقبلية. أولها خوف الملك فهد من رجوع السعودية لتلعب دور المنتج المرجح، حيث قبل حينها ان رفض السعودية للاتفاق الاصلي المقبول تم نتيجة تدخل الملك فهد شخصياً. وتلمح وجهة النظر هذه بأن القبول بالعودة إلى انتاج اقل من ٨ م/ب/ي، كما هو مطلوب، حسب الاتفاقية الأصلية، يعني بالنسبة للملك عودة ضمنية للعب دور المنتج المرجح. وللملك فهد اسبابه في رفض هذا الدور فعندما وصل الملك فهد إلى العرش في يونيو ١٩٨٢، دُفعت السعودية إلى الواجهة للدفاع عن سعر النفط الذي اتفق عليه في اجماع الاوبك في اكتوبر (ت١) ١٩٨١. وتطلب الامر حينها ان اصبحت السعودية بمثابة المنتج المكمل للاوبك لكن التقديرات الخاطئة للطلب على نفط الاوبك وممارسة الغش من قبل اغلب اعضائها جعل السعودية تنتقل من وضعية المنتج المرجح والمستفيد خلال السبعينات الى وضعية المنتج الضعيف حيث هبط الانتاج السعودي من قمته (٩،٩ م/ب/ي) في ١٩٨٠ إلى ٣،٦٥ م/ب/ي في ١٩٨٥. وأدى ذلك الى تعرض الملك فهد إلى ضغوط كبار الأمراء من اجل تغيير السياسة النفطية للمملكة، مما أجبره على القيام بذلك، وترتب عليه انهيار الأسعار في ١٩٨٦، وأدى هذا التغيير في السياسة النفطية للمملكة إلى تدخل أميركي لفرض تغيير آخر في هذه السياسة. إن مثل هذه الضغوط غير مقبولة لدى الملك، وتترك ذكريات مؤلمة على أقل تقدير. وبالنسبة للمملكة، فإن مثل هذا التوسع، إذا كان حقيقياً، سيثير تساؤلات حول مدى الثقة في المستقبل حيال السياسة النفطية السعودية. إن الافتقار إلى المرونة استناداً إلى الغطرسة، قد يخلق مشاكل كبيرة في مفاوضات المستقبل.

أما التفسير الثاني لرفض السعودية للاتفاق، وهو لا يستبعد بالضرورة التفسير الأول فهو انها حققت هدفها الأول من الاجتماع وهو اعتماد طاقة الانتاج لتحديد الحصص وبالاضافة إلى ذلك، فإن لدى المملكة الخيار، عبر برنامج الصيانة الذي تتبعه، من السيطرة على السوق لضمان عدم انزلاق الاسعار. لقد ازاح هذا المنحى الاوراق غير الملعوبة جانباً وترك أمر عودة العراق إلى مفاوضات جدية. وإذا ما تم ذلك فإن الضغوط ستكون اكبر على اولئك الذين حققوا اكبر المكاسب خلال الأزمة. لذا فإن الانظار ستكون مركزة على السعودية والامارات

اللتان حققتا زيادة في حصتهما بنسب ٤٧% و ٥٠% على التوالي في الفترة ما بين يوليو ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩٢.

استراتيجية السعر المنخفض.

أما الوجه الآخر لهدف السياسة السعودية، والذي لا يتعارض بالضرورة مع الهدف الأول، فهو أنها تسعى بكل بساطة وراء سعر منخفض وكما هو حال الهدف الأول فهناك عدة حوافز لذلك.

تسعى السعودية التي تمتلك مخزوناً هائلاً من النفط إلى حماية نسبة مساهمة النفط في مصادر الطاقة في العالم على المدى البعيد. وتنظر السعودية لصدمة النفط الثانية في ٧٩ ـ ١٩٨١ بمثابة كارثة، إذ ادت إلى تراجع دور النفط كمصدر من مصادر الطاقة وبالتالي هددت مستقبل البلاد. وترى وجهة النظر هذه بأن اعتماد سياسة منخفضة للأسعار حاضراً ومستقبلاً، سيشجع عودة الطلب على النفط. اضافة إلى ذلك فإن سعراً منخفضاً للنفط سيمنع تطوير مصادر اكثر كلفة للطاقة، وكلا العاملين سيدعمان مكانة السعودية البارزة. ليس هناك من شك في ان هذه القناعة مترسخة عميقاً لدى صناع السياسة النفطية السعوديين، ولكنه سيتوجب الأخذ بالاعتبار مدى رسوخ التوقعات البعيدة المدى أمام انتكاسات المدى القصير.

يكمن الدافع الثاني للاسعار المنخفضة في العلاقة مع الولايات المتحدة. ومما يشار اليه هو ان البيت السعودي يشعر بالامتنان العميق للولايات المتحدة بشكل عام وللرئيس بوش بشكل خاص في التدخل لحماية المملكة وايقاف صدام حسين اثر غزوه للكويت. لذا فإن هناك اتفاقاً في ان سعي السعودية للمحافظة على سعر منخفض للنفط يساعد في عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي وبالتالي خروج الولايات المتحدة من الركود، وهو ما سيحفز بدوره عودة الطلب على النفط اولاً وزيادة شعبية الرئيس بوش ثانياً وبالتالي ضمان اعادة انتخابه. وكنتجة لذلك فهناك روايات منتشرة عن مفاوضات سرية بين الرياض وواشنطن. يلقى هذا الاتفاق قبولاً واسعاً استناداً إلى كون الفئة السعودية الحاكمة ذات ثقافة تشدد على أهمية الصداقة والتعامل على أساس تبادل المنافع.

رغم ذلك يتوجب علينا عدم المضي بعيداً بمثل هذه الروابط. ان موقف الولايات المتحدة ذاتها تجاه السعر المنخفض متناقض. فقد كان بوش، نائب الرئيس انذاك، هو الذي مارس ضغوطاً على السعودية في عام ١٩٦٨ لضمان اسعار اعلى. فبالنسبة لصناعة النفط الأميركية فأنها لا تسعد بانخفاض اسعار النفط، كونها ثاني اكبر منتج في العالم. وبنفس الأهمية فان

اسعاراً منخفضة تفاقم من اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد. كما أن النظام المصرفي الأميركي يقوم بتقديم المزيد من القروض لدول العالم الثالث المصدرة للنفط ولمشاريع الطاقة غير النفطية، وكلاهما معرضان للمصاعب في ظل اسعار نفط منخفضة. وعلى اية حال، فإن الربط بين نشاط الاقتصاد العالمي واسعار النفط مثار نقاش حاد في الظروف الراهنة. ومما تجدر الاشارة إليه ان الركود الذي ساد الاقتصاد العالمي في السبعينات كان بسبب تحول الدخول الكبيرة إلى بلدان الاوبك القليلة الانفاق، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي المتأرجح. ولا يوجد اليوم مثل هؤلاء القليلي الانفاق.

لقد انفقت السعودية او التزمت بانفاق ما مجموع ٤٠ بليون دولار لشراء سلع اميركية وذلك على سبيل المكافأة. وأخيرا، ليس واضحاً حتى الآن كيف كانت السعودية مهددة فعلاً اثر اجتياح العراق للكويت ومدى امتنانها بالتالي للولايات المتحدة. ويقول بعض المراقبين بأن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً هائلة على الملك فهد لحمله على فتح ابوابها للقوات الأميركية. وهذا لا يتوافق مع مقولة الاستغاثة بالولايات المتحدة.

هناك مقولة متفرعة من نظرية الربط بين سعر منخفض للنفط والعلاقات السعودية الأميركية الخاصة، مفادها ان السعودية ترى في الاسعار المنخفضة حائلاً دون عودة العراق إلى السوق. ويترتب على ذلك تزايد الضغوط الداخلية على صدام حسين وبالتالي التعجيل برحيله.

برزت أهمية التمييز بين هدف السعر المنخفض ونصيب السعودية من السوق في اجتماع الاوبك في مايو (آيار) ١٩٩٢، فقد توقع معظم المحللين قبيل الاجتماع ان يكون اجتماعاً حاداً وسيتمحور الخلاف حول سقف الانتاج لدول الاوبيك في الربع الثالث من العام. وقد بعثت السعودية بإشارات قبيل اجتماع لجنة المراقبة الوزارية في ابريل، بأنها تسعى الى زيادة قدرها مليون برميل إلى السقف الذي تم وضعه في فبراير وهو ٢٢،٩٨ م/ب/ي.، بينما كانت غالبية اعضاء الاوبك ترغب في الحفاظ على كوتا فبراير او تخفيضها لدفع السعر المعلن الى الهدف المعلن وهو ٢١ دولار للبرميل. واعاد اجتماع اللجنة الاقتصادية للاوبك في فترة ما بين ١١ ــ ١٤ من مايو هذه الانقسامات الاساسية التي انعكست على تباين واضح حول تقدير الطلب المحتمل لنفط الاوبك في الربع الثالث من العام والتي تراوحت ما بين ٢٢،٦ م/ب/ي (حسب تقديرات إيران وليبيا) و ٢٤،٢ م/ب/ي (حسب تقديرات السعودية).

شهد افتتاح الاجتماع مفاجأة تمثلت في تغيب وزير النفط السعودي عن الحضور بسبب ما قيل حينها عن تعبه الشديد، وحلول رئيس سلطة الموانئ فايز بدر محله في رئاسة الوفد

السعودي، وهو غير المعروف بصلاته في قضايا النفط. وتزايدت التكهنات مع ورود اشاعات عن مرض خطير ألم بالملك فهد وهو ما نفاه الوفد السعودي بشدة. وقد تخلى الوفد السعودي بسرعة عن مطلبه بزيادة سقف انتاج الاوبك، وتبنى الاجتماع، في النهاية، سياسة الاستمرار في سقف الانتاج المقر في فبراير ضمن تفاهم مفاده ان الكويت ستزيد انتاجها بما يقارب ٣٠٠ الف ب/ي وكانت النتيجة السريعة هي زيادة عدة دولارات على السعر.

لقد ترتب على نتائج الاجتماع انتشار تكهنات بوجود تغييرات جوهرية في سياسة السعودية النفطية، فإذا ما اعتبرنا أن السياسة الاصلية قائمة على ضمان حصة السعودية في السوق، فإنه لم يجر تغيير جوهري. ومع ضمان السعودية لحصة قدرها ٨ م/ب/ي، فإن بوسعها الجلوس في المقعد الخلفي ومراقبة السوق مما سيدفع بالسعر إلى الإعلى. وحتى لو كان الهدف سعراً منخفضاً، فلم يكن واضحاً أن هناك انعطافاً في السياسة السعودية فلم تقبل السعودية ابداً حصتها المقررة في فبراير (شباط) ١٩٩٢ والمقدرة بـ ٧،٨٨٧ م/ب/ي وأصرت على انها لن تنتج اقل من ٨ م/ب/ي. ولقد كان السماح بـ ٣٠٠ الف /ب/ي اضافية للكويت، مضافاً اليها التسريبات الأخرى قد جعل انتاج الاوبك خلال الربع الثالث قريباً من الهدف الذي توقعته السعودية وهو ما يزيد قليلاً على ٢٤ م/ب/ي. وفي واقع الأمر، فإنه لو احتفظ السعر بقوته في السوق لشجع ذلك الغشاشين على المزيد من الانتاج. اضافة إلى ذلك فقد كان لدى السعودية مخزون يقارب ٢٠ م/ب يمكنها استخدامه لتخفيف الضغط على السوق. لذا فقد وافقت على تجاوز مطالبها بحصة أكبر مما خصص لها في اجتماع فبراير، وذلك لمنع المزيد من التدهور في علاقاتها مع باقي اعضاء الاوبك، آخذة بعين الاعتبار انها تستطيع السيطرة على السوق ومنع الاسعار من الارتفاع. وفي المحصلة استمرت الامدادات متوفرة للسوق، بينما انزلقت الاسعار إلى الاسفل ملغية ما تحقق من مكاسب سابقة.

بالرغم من أن صيغتي اهداف السياسة النفطية السعودية تؤديان إلى اسعار منخفضة، فهناك دوافع متواترة على أن السياسة المستقبلية السعودية قد تنعطف نحو اسعار أعلى.

أولاً: هناك حاجة متزايدة لدى السعودية لعوائد النفط، فقد ترتب على حرب الخليج إلتزام السعودية بدفع مبلغ ضخم قدره ٥٠ بليون دولار ما حمل موازنة ١٩٩٢ عجزاً قدره ٨ بليون. وسيتم تغطية العجز بالاقتراض. وحيث تتكفل السيولة المتوافرة لدى البنوك السعودية بإيجاد حل مقبول لذلك، فقد كانت البنوك السعودية ذاتها مترددة في الاقراض بسبب محدودية سوق الأوراق المالية الحكومية. ولا تبدو هناك مؤشرات على تراجع العجز في الموازنة بل على العكس تماماً. ومن الواضح ان الحكومة ستصرف مبالغ هائلة على التسلح الذي يمثل ٣٠%

من الموازنة لعام ١٩٩٢ فيما كان يمثل ٤٤،٦% فقط من موازنة العام السابق. ولا يبدو أن الحكومة ستعير اهتماماً للمعارضة.

واعلن في مارس ١٩٩١ عن خفض كبير في الدعم المقدم لعدد من السلع والخدمات بمقدار ١،٣ بليون دولار وشملت هذه التخفيضات البترول (٣٨%)، والغاز السائل (٣٠%)، و ٥٠% للمياه وما بين ٨ ــ ٢٠% من نفقات الكهرباء. وقد وضعت ميزانية ١٩٩٢ على أساس انتاج يومي قدره ٨ م/ب/ي بسعر ١٧ دولار للبرميل. وكان مقدراً أن انتاجاً قدره ٧،٥ م/ب/ي بسعر ٢١ للبرميل، سيضيف إلى الخزينة ما مقداره ٨ بليون دولار.

اما المحفز الآخر للتوجه إلى استراتيجية اسعار أعلى فينبع من تبني الدول المستهلكة لاستراتيجية خفض استهلاك النفط لأسباب بيئية. من هنا فقد أثارت اقتراحات معينة، مثل ضريبة الكربون من قبل الاتحاد الاوروبي، الغضب في اوساط الاوبك بما في ذلك السعودية. وكان الرد المتوقع هو دفع الأسعار إلى الأعلى لإحباط خطط الدول المستهلكة لإقتطاع نصيب من الربح. وبالفعل فقد ارتأى البعض ان موقف السعودية في اجتماعات الاوبك في مايو (آيار) هو تحذير بهذا الاتجاه قبيل اجتماع قمة الارض في ريودي جانيرو.

وآخر الأسباب التي تدفع بالسعودية إلى تبني سياسة سعر مرتفع هو أن العداء لموقفها الراهن انذاك، والمرشح للتصاعد، قد يجبرها على تقديم تنازلات. وإذا أخذنا بالاعتبار أن جميع الدول العربية باستثناء لبنان والاردن والمغرب هي دول مصدرة للنفط، فإن اسعاراً منخفضة ستسبب مصاعب جمعة للعالم العربي، وستكون مصدر عداء عربي للمملكة، التي ينظر اليها، عن حق او باطل، بانها المصدر لتلك المصاعب. وأخيراً فإن هناك حاجة لدى السعودية للتعايش مع إيران، التي اضحت بعد حرب الخليج اقوى قوى اقليمية، وهو ما سنناقشه لاحقاً.

فإذا ما نظرنا إلى الموضوع من زاوية الإطار التاريخي، فإن تضافر كل هذه الضغوط لزيادة السعر، مرده إلى ان الأسعار التي سادت السوق منذ نهاية حرب الخليج كانت منخفضة جداً. وإذا حسبنا القيمة الحقيقية، فإنها، وباستثناء سعر ١٩٨٦، كانت اقل كثيراً من سعر ١٩٧٣.

الاهداف السعرية لدول الخليج الأخرى.

تعتبر إيران تاريخياً من دعاة السعر المرتفع، ففي ظل حكم الشاه كان ينطلق من الحاجة الى عوائد ضخمة بدعوى أن النفط انبل من ان يحرق" وأن السعر المرتفع سيحفز المحافظة عليه. واستمر ذات النهج في ظل الجمهورية الإسلامية انطلاقاً من ان السعر المرتفع كفيل بالمحافظة على النفط للاجيال القادمة، كما اعتبره البعض أحد العوامل في الحرب الاقتصادية ضد الغرب. وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية فقد مثّلت معوقات الانتاج اضافة إلى الحاجة الملحة للعوائد حافزاً لسعى إيران لأسعار أعلى.

وكان العراق، ايضاً، من دعاة السعر المرتفع. ولعب دور المشاغب خلال الستينات، رافضاً تقديم تضحيات يترتب عليها مساندة لجميع دول الاوبك. وترتب على التطوير البطيء لطاقاته الانتاجية والحاجة الملّحة للعوائد في اصرار العراق المتزايد داخل الاوبك لرفع الاسعار طوال عقد السبعينات. كما أن معوقات الانتاج الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية والحاجة الملّحة للعوائد، قد عززت ذات الاتجاه في الثمانينات.

ظلت الكويت والامارات تدعمان في الماضي علناً المواقف السعودية، فيما يتعلق بأسعار معتدلة. وارتكز الموقف الكويتي المعتدل طوال الثمانينات من الدور المتزايد للكويت التي كانت بمثابة شركة نفط عالمية مندمجة تسعى للحصول على المزيد من الاسواق. لذا فإن السعر المنخفض للنفط سيحمي دور النفط كمصدر للطاقة مستقبلاً، ويمكن تعويض النتائج السلبية في العوائد، بزيادة العوائد المترتبة على التكرير. وفي جميع الاحوال فقد كان لدى الكويت طاقة فائضة تؤهلها لزيادة عوائدها في حين انها كانت تواجه ضغوطاً محددة فيما يتعلق بالعوائد، بالرغم من انعكاسات ازمة سوق المناخ وما تبعها من ركود وما سببته من ضغوطات مالية عليها. كما انتشرت في الكويت قبيل الاجتياح العراقي شائعات حول اساءة التعاطي مع الاحتياطي المالي. أما بالنسبة للامارات فإن موقفها المعتدل كان اكثر غموضاً، وقد يكون احد اسبابه هو تردد حاكم ابو ظبي عن اتباع سياسة تفترق عن سياسة جاره القوي.

تراجعت في عالم اليوم إلى حد كبير الخلافات بين دعاة السعر العالي ودعاة السعر المنخفض، وباستثناء السعودية، فإن هناك إجماعاً قوياً من اجل اسعار أعلى رغم وجود خلافات حول مدى هذه الزيادة. وينبع توافق هذه السياسات من قوتين دافعتين تأثرتا بالحرب الأخيرة وهما الحاجة إلى العوائد والفرصة الزمنية المتاحة للمجموعات الحاكمة.

ان جميع دول الاوبك الخليجية بحاجة إلى عوائد، فإيران والعراق والكويت بحاجة اليها لإعادة بناء اقتصاد اضرت به الحرب كثيراً. قدرت مجموعة الشال المالية الاستشارية ان الفجوة المالية للكويت ستبلغ ٧٧ بليون دولار بنهاية ١٩٩٣. ورغم أن الكويت رفضت هذه

التقديرات باعتبارها مرتفعة جداً، لكنها لم تكن راغبة بالكشف عن ارقامها. ورغم ان الكويت مصرة على تمويل اعادة البناء بالاقتراض فإن تدبير هذه المبالغ الضخمة يبدو مشكلة في حد ذاتها، خصوصاً إذا ما ترتبت حالة من عدم استقرار على انتخابات اكتوبر ١٩٩٢. أما الحكومة العراقية، فبرضوخها لقرارات الأمم المتحدة، فانها ستتحمل عجزاً يقدر بـ ٤١ بليون دولار في الفترة ما بين ٩٢ ــ ١٩٩٥. فيما تقدر مصادر أخرى هذا العجز بـ ١٥٠ بليون في الفترة ما بين ٩١ ــ ١٩٩٥ مع استثناء التعويضات المفترضة. ويواجه كلا من العراق وإيران على وجه التحديد حاجة لرفع مستوى معيشة سكانه المتزايدة. لذا يسعى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى اتباع خط معتدل معا بين المتشددين. وتتطلب مثل هذه السياسة تحقيق نجاحات اقتصادية لأغلبية السكان وهذا يتطلب الحصول على العملة الاجنبية. كذلك الأمر بالنسبة للعراق حيث ان استمرار اية حكومة رهن بتحسن الاوضاع المتدهورة نتيجة اجراءات الحظر المفروضة على العراق.

تحتاج الدوائر الحاكمة في الكويت وقطر والإمارات بعد التطورات الاخيرة اكثر من أي وقت مضى إلى العوائد لتأكيد شرعيتها وشراء المعارضة المحتملة. ويظهر الجدول رقم ٣ الضغوط على ميزانيات دول المنطقة. وقد قصرت الفرصة الزمنية المتاحة للمجموعات الخليجية الحاكمة، ومن أجل ضمان البقاء على المدى القصير فإن توفير عوائد نفطية شرط لذلك.

جدول رقم (٣) العجز في ميزانيات دول خليجية مختارة (بليون دولار)

البلد	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
السعودية*	٦،٧	٦،٧	٦،٧**	٨
الكويت	ــ	ــ	٥،١	١٨،٣
الامارات**	٠،٥	٠،٢	٠،٣	٠،٤
* قطر	٠،٩	١،٠٨	١،٥٥	١،٦٨

المصدر (NCB Economist) يناير ــ فبراير ١٩٩٢

* ذكر ان الفائض في الانفاق الحقيقي عما هو مقدر في ميزانيتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ قد بلغ ٥٠ بليون دولار

** نقل العجز المقدر في ١٩٩٠ إلى ميزانية عام ١٩٩١

*** الميزانية الاتحادية فقط.

كشفت الثمانينات بألم على ان السعي الجماعي لزيادة العوائد عن طريق زيادة الانتاج عمل فاشل. ومما عزز ذلك وجود عوائق قائمة تحد من زيادة الانتاج لدى دول الاوبك باستثناء السعودية. لذا فإن الحد من الانتاج وتحديد أسعار أعلى قد تمثل بديلاً افضل على المدى القصير على الأقل، رغم ان ذلك يشترط الاتفاق على مدى الزيادة وبأية وسائل. وبالرغم من استمرار دول الخليج في تفضيل اسعارا أعلى، فإن السعودية ستظل متمسكة بسياستها المؤدية إلى أسعار منخفضة، وستحبط السوق مساعي الأخرين في غياب أي صدمة لإمدادات السوق إلا إذا ارتفع الطلب بشكل مفاجيء بعيداً عن التوقعات المعقولة. وبدون اتفاقية اجماع، فإن الاسعار ستستمر في الانخفاض بداهة وقد تصل إلى انهيار محتمل للاسعار. إن الامكانية الوحيدة للتوصل إلى اتفاقية لتحقيق الاجماع المطلوب تكمن في حالة رغبة السعودية الحصول على سعر مرتفع. وحتى لو تحقق ذلك فإن نجاح مثل هذه الاتفاقية سيعتمد على مجموع الطاقة الفائضة لدى دول الخليج والتماسك فيما بينها (أو عدمه). إن التماسك هو العامل الحاسم في ظل التعقيدات السياسية في المنطقة في مرحلة ما بعد حرب الخليج.

٣ ــ ٥ ــ تماسك دول الخليج.

طالما بقي العراق خارج السوق النفطي، سيظل سوق النفط مشدوداً، وستبقى السعودية المتحكم المتفرد بالسوق. لذا فإن أي تماسك خليجي لا معنى له، إلا إذا مورست ضغوط على السعودية حول سياسة التسعير. وفي حالة رجوع العراق إلى السوق ومع وجود طاقة فائضة موزعة بين المتحكمين بالسوق، فإن التماسك يبقى حاسماً، إذا أريد حماية الأسعار.

أولاً: يتوجب على المتحكين بالسوق تحقيق شيئين إذا ارادوا الوصول إلى السعر المطلبوب، وهما خلق توقعات مطلوبة وايجاد توازن بين العرض والطلب. ويتوجب عليهم التوصل إلى اتفاقية مقبولة لدى السوق. وهذه لها أبعاد عدة. أما إذا ظهروا كمنقسمين على انفسهم فإن المتعاملين في السوق لن يتوقعوا توصلهم إلى اتفاق فعال مستقبلاً. وإذا ما أخذنا القدرات الفائضة في الانتاج وخلافات المسيطرين على هذه التقدرات فإن ذلك سيؤدي إلى توقع اسعار منخفضة ومثل هذه التوقعات تؤدي فعلاً إلى اسعار منخفضة. أن ذلك هو ما يميز اوضاع السوق في الفترة ما بين مأساة مكة في ١٩٨٧ والغزو العراقي للكويت حيث عانت

الاوبك من الانقسام وكانت، بالتالي، عاجزة عن التوصل إلى اتفاقية فعالة. وكان ينظر إلى اجتماعات الاوبك المتتالية بأن لاعلاقة لها بالسوق في حين كان السعر ينزلق إلى الاسفل.

ثانياً: يتوجب على المتحكمين بالسوق التوصل إلى اتفاقية توازن السوق. لا شك أن التوقعات تتأثر بالوفرة الفعلية للنفط. وتكمن المشكلة الرئيسية للمتحكمين بالسوق في غياب أية آلية لردع غش الموقعين على أية اتفاقية، وذلك بتجاوزهم لحصصهم وضخ اكثر مما تحتاجه السوق. إن التوصل إلى أي اتفاقية للانتاج صعب جداً لأنه يحد من حرية كل عضو في الانتاج وبالتالي يقلل من عائداته. ومن الطبيعي ان الحد من الانتاج سيؤدي إلى اسعار هي أعلى مما لو تم التوصل الى اتفاق. لكن هناك اجراءات للانفراد بالموقف على أمل ان يستقبل الآخرون هذا الغش كأمر واقع ويقومون بدورهم بتخفيض انتاجهم. إن هذا هو بالضبط دور المنتج المرجح الذي لعبته السعودية في السنوات ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ وإذا استمر عدم التماسك، ستزداد امكانية حصول الغش. ومتى ما بدأ عضو بالغش فإن هناك إغراء بأن يتبعه الآخرون ويختل توازن السوق. وكشفت الاوبيك بجلاء عن هذه الوضعية في الثمانينات.

ومن اجل ضمان اتفاقية فعالة، فإن ذلك يتطلب وجود مصالح متبادلة. لذا فإن وجود خلافات حول السياسات الأخرى غير المرتبطة بالنفط. يجعل من الاصعب التوصل إلى اتفاق حول النفط. ومرة أخرى تقدم الاوبك خلال عقد الثمانينات نماذج عديدة على ذلك، وأسطع دليل على ذلك الحرب العراقية الإيرانية والتي ادت بدورها إلى زج الاوبك بالكثير من الخلافات. فقد تسببت في تصلب الاعضاء حول تقسيم الحصص حيث اصر كل من العراق وإيران على مساواتهما، كذلك تكرست وجهة نظر مفادها ان الحرب ولدت مصلحة لدى الدول الخليجية غير المتورطة في الحرب بأسعار منخفضة لإضعاف الطرفين المتحاربين، إن ذلك يتعارض بدوره مع اهداف دول الاوبك غير الخليجية والتي تواجه مشاكل المديونية والفقر المتزايد.

وبالنسبة لدول الخليج، فإذا تمكنت من الوصول إلى بنود متجانسة نسبية. وسعت وراء اهداف متماثلة في مجال السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، فإن بامكانها أن تتوصل إلى سياسة نفطية متجانسة. أما إذا كان العكس هو الصحيح فإن الخلافات في الاهداف ستنعكس خلافاً على السياسة النفطية.

لكن يبدون من الصعب التنبؤ بتماسك دول الخليج خلال السنوات القليلة القادمة. هنا يكتسب العراق أهمية مركزية، فكما اشار أحد محللي سوق النفط، فان عودة العراق إلى السوق تعني: طرح فائض نفطي كبير في السوق، ومرة أخرى يصبح التماسك مهماً. لكن

عودة العراق رهن بذهاب صدام وهنا يبرز السؤال عن من سيخلف صدام. لذا يتوجب الاجابة على هذا السؤال قبل التنبؤ بدرجة ما من التماسك بين دول الخليج. وهناك أسئلة ملّحة أخرى تتعلق بمستقبل الانظمة الأخرى في المنطقة وتفاعلاتها. لحصر الغموض ضمن حدود يمكن التحكم بها، فإن الكثير مما قد يحصل لاحقا سيعتمد على "بقاء الأنظمة كما هي" في المستقبل.

هناك عوامل اقليمية أخرى. لقد اضعف الغزو العراقي للكويت مجلس التعاون الخليجي بشكل عميق. وحتى قبل الغزو فقد اظهر المجلس افتقاده إلى قوة الدفع، حيث اعاقت المصالح الذاتية تكامله الاقتصادي. وكانت هناك ايضاً خلافات أساسية في النظرة إلى السياسة الخارجية، وأخيراً فقد عادت إلى البروز الخلافات الحدودية القديمة، وخاصة بين البحرين وقطر. وقد عزز الغزو العراقي والنتائج اللاحقة له من عدم فعالية المجلس، ولم يتغير إلا القليل لاحقاً وبذلت الكويت جهوداً لتأمين مساعدتها في ميدان تصدير النفط ضمن اتفاقيات نفطية ثنائية إلا أن جهودها ووجهت بالصدود، وقد اصبحت مشاكل الحدود اكثر حدة وأسهمت في شل اجتماعات القمة الخليجية عام ١٩٩٠ ومرة أخرى عام ١٩٩٩١. وبقي مستقبل المجلس غامضاً، وستقرر، جزئياً، في ضوء توجه دول المجلس بعد الانتخبات الكويتية الموعودة، والأمل بأن يكون هناك تأثير لمشاركة اكبر للمواطنين تتبع المرحلة الحالية المتميزة بالشورى.

ويمكن تجاهل كل هذا الغموض الناتج عن الخلافات السياسية الاقليمية، ومستقبل العراق ومجلس التعاون الخليجي، إذا ما توصلت السعودية وإيران الى تنسيق سياستهما النفطية. إن قدرتهما المشتركة للعب دور المتحكم بالسوق اقوى من ان تقاوم. وحالياً، يسهم البلدان في انتاج نصف طاقة الاوبك تقريبا (٤٤%) إذا ما افترضنا ان الكويت تنتج ٢ م/ب/ي والعراق ينتج ٢،٥ م/ب/ي. وبالتالي فإنه سيخلق ضغطاً على دول الخليج الصغيرة الأخرى لأتباع أي سياسة محددة يتفقان عليها. وأخيراً فإن بإمكانهما ولو نظرياً التأثير جزئياً على قدرة التصدير العراقية.

ان التاريخ يدعم وجهة النظر هذه، فالتحالف بين طهران والرياض خلال ٨٦ ــ ١٩٨٧ هو الذي أنقذ السعر من الهاوية التي وصل إليها في ١٩٨٦، فقد وفر هذا التحالف المصداقية لإتفاقية الاوبك في ديسمبر ١٩٨٦ التي استهدفت سعرا معلنا قدره ١٨ دولار للبرميل. كما عمل البلدان معاً بهدوؤ لموازنة السوق في الأيام الغامضة الأولى التي اعقبت الاتفاق. لقد اعطيا اعتباراً للاتفاق وتحكما بعدها بالسوق لضمان توازن العرض والطلب. وبالتالي وفرا الشرطين المطلوبين سابقاً. وجاءت مأساة مكة في ١٩٨٧ التي اوصلت العلاقات بينهما إلى

الحضيض وهذا يؤكد على أن العلاقات السيئة في مجال معين، تنعكس سلباً علـــى الـــسياسة النفطية.

ان حجر الزاوية في موضوع التماسك يتعلق بأفاق تحسن وتوطد العلاقـــات الـــسعودية الإيرانية في كافة القضايا السياسة العامة، اضافة إلى سياسة الوفاق في مجال النفط. ويبدو ان افاق ذلك مشجعة للسنوات القليلة المقبلة، حيث ان كلا منهما سيكسب من التعاون، وسيخـــسر كلاهما ايضا من النزاع.

اضحت السعودية اكثر عرضة للتأثير الإيراني في ضوء الاصلاح السياسي في المملكة. أن إقامة مجلس الشورى سيشكل نذيراً بمرحلة صعبة من الخلافات المحتملـــة فـــي صـــراع المجموعات المختلفة في المجتمع السعودي عبر منبر علني يقام لأول مرة، بهـــدف البـــروز. وتستطيع إيران، إذا ارادت، مفاقمة الوضع سواء بالتدخل في الـــسعودية ذاتهـــا او فـــي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مما سينعكس حتما على السعودية ايضاً، كمـــا أن وجـــود مجموعة كبيرة من السكان الشيعة في الساحل الشرقي للمملكة، يعطي لإيران مجـــالاً آخـــر للتدخل رغم الشكوك في مدى تأثيره آخذين بالاعتبار مدى تفوق الولاء الوطني على العواطف الدينية، وأمامنا نموذج الشيعة العراقيين خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وبالرغم من فعالية الدفاع الأميركي عن السعودية في وجه أي عدوان عراقي محتمـــل، فإن السعوديين يدركون امكانية التحول المفاجئ في السياسة الخارجية الأميركية. ولا يمكـــن الوثوق مطلقاً، بإن الولايات المتحدة ستوفر حماية للسعودية في وجه إيران إلى مالا نهاية. لذا فليس هناك مجموعة سعودية حاكمة تريد ضمان مستقبلها، ترغب في معادات إيـــران مـــادام التعايش ممكناً. وهناك من يردد بإن الدرجة العالية من اعتماد الولايات المتحدة علـــى الـــنفط السعودي يجعلها لا تسمح بانهيار البيت السعودي، لأن ذلك يعني تهديدا جدياً لامدادات النفط. وقد يكون ذلك صحيحاً، إلا أن مثل هذه الاطروحات قد سبق تداولها حول إلتـــزام الولايـــات المتحدة بالدفاع عن شاه إيران في السبعينات. لقد تعاظمت حاجة السعودية للتعايش مع إيران بعد تدمير العراق حيث أدى ذلك إلى انفراد إيران كقوة اقليمية مهيمنة وهو وضـــع سيـــستمر خلال العقد القادم أو أكثر.

كما أن لإيران بدورها مصلحة في التعاون، فالبرجمـــاتيون بقيـــادة الـــرئيس هاشـــمي رفسنجاني يشقون طريقهم الصعب ما بين الاجنحة المتطرفة. والعامل المقرر لنجـــاحهم هـــو قدرتهم على تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية. لذا فإن مغامرات إيرانية خارجية في الخلـــيج هي بمثابة انحراف عن الهدف مع التخوف من ان تدهور الاوضاع الداخلية سيدفع بمغـــامرة

خارجية لحرف الانظار عن المصاعب الداخلية. وعلى أية حال فإن جزءاً من اهتمام إيـران متركز حالياً على الشمال حيث الجمهوريات الآسيوية المستقلة حديثاً والتي كانت جزءاً مـن الاتحاد السوفياتي. إن علاقات طيبة مع السعودية قد تخفف من تعقيدات التعامل مع جبهتـين في وقت واحد. ومما يدعم ذلك تأثيرات السعودية ذاتها على هذه الجمهوريات وعلاقات إيران المتوترة مع تركيا. اضافة إلى ذلك فإن امكانية التدخل في السؤون الداخلية هي عمليـة ذات وجهين. من ناحية، فإن الراديكاليين الإيرانيين وهم يعانون من ضغوط رفسنجاني الشديدة، قد يرحبون بتدخل خارجي يسهم في تفجير الاضطراب الداخلي. كما ان سوق النفط وفي غياب سياسة متماسكة، قد ينهار. وفي ضوء امكانيات الفائض الإيراني المحدود، فإن ذلك سيـشكل كارثة كبرى لإيران في ضوء حاجتها الماسة لعوائد النفط. وأخيراً، هناك مؤشرات على سعي إيران للعودة إلى المجتمع الدولي. فقد شهد ربيع ١٩٩١ زيارات عديدة لكبار المسؤولين الـى البلدان الأخرى، فقد قام الرئيس رفسنجاني بزيارتين رسميتين إلى كلا من سوريا وتركيا فيما استقبلت طهران قائمة طويلة من الوزراء الاجانب ويمكن تحسين هذه العمليـة مـن خـلال علاقات جيدة مع السعودية.

وظهرت دلائل على تحسن العلاقات بين البلدين اثر عودة العلاقات الدبلوماسية بينهمـا في ربيع ١٩٩١، لكن العلاقات تدهورت لاحقاً بسبب الموقف السعودي تجاه اسـعار الـنفط خلال اجتماعات الاوبك والذي اثار رد فعل عدائي إيراني. مرة أخرى وهي عملية معاكـسة للنمط الذي ساد خلال الثمانينات. وطالما سعت السعودية لتحقيق اسـتراتيجيتها فـي تـأمين حصتها وفرض سعر منخفض للنفط، فإن إيران ستشعر بمزيد من الغـبن. لكـن الاختبـار الحقيقي لعلاقات البلدين سيتكشف عند عودة العراق إلى السوق. وعند هذه النقطة فإن النـزق السعودي سيؤدي إلى انهيار الاسعار. وإذا حدث ذلك فإن الخليج سيـشهد إنـشقاقاً خطيـراً وخلافات حادة. ومن المفيد استشراف ذلك، بالإشارة إلى آخر خلاف نفطي في المنطقة فـي السنوات القليلة الماضية كان بين العراق والكويت (ودولة الإمارات) قبيل الغـزو العراقـي للكويت.

٣ ــ ٦ ــ استنتاجات على المدى القصير

فيما سيظل العراق إلى درجة معقولة خارج السوق، فإن سوق النفط ستظل مشدودة فيما يتعلق باستخدام طاقة الانتاج، ولكن ستبقى الامدادات متوافرة. وفي ظل هذه الظروف فستبقى السعودية الطرف المتحكم بالسوف على افتراض انها ترغب في ذلك. وعلى اية حـال فـإن الوضعية غير مستقرة حتى في ظل غياب العراق. فهناك امكانية انهيار الاسعار إذا ما سـاد

شعور ان هناك فائضاً من النفط في السوق. وبذات القدر، فإن انتفاضة سياسة أخرى ستهز النظام بأكمله، وسترتفع الاسعار بقوة.

في كلا الحالتين فإن القضية المركزية هي إلى أي مدى ستبقى الاسعار مرتفعة او منخفضة، ومن المفيد هنا استرجاع الدروس المستخلصة من صدمة النفط الثانية وما ترتب عليها. إن العنصر الأساسي هو في الالية التجارية التي تطورت خلال الثمانينات والتي يمكنها ان تسرع في تغيير الاسعار النفطية. وقد أدى عقد صفقات تسليم النفط خلال اسابيع او حتى اشهر وذلك خلال فترة ٧٩ ــ ١٩٨٠ إلى امكانية دفع سعر النفط من دون العشرين إلى الاربعين دولار للبرميل خلال ساعات قليلة. لذا فإن تغييراً كبيراً في سعر النفط يمكن ان يحدث بسرعة كبيرة كما يمكن ان يتخذ مساراً عكسياً بسرعة ايضاً وهو ما يؤكده سلوك اسعار النفط خلال ازمة الخليج الأخيرة.

وإذا تم التخلص من النقص الفعلي في الامدادات فإنه يمكن الدفاع عن السعر إذا ابدى المنتجون رغبة في ذلك عبر التحكم في الانتاج. وقد قررت السعودية بعد فورة النفط الثانية الدفاع عن سعر مرتفع قدره ٣٤ دولار للبرميل الواحد، تم اقراره في اكتوبر ١٩٨١. وقد قامت بذلك في البداية منفردة كلاعب دور المنتج المرجح، ثم قامت بذلك لاحقاً في إطار اتفاقية انتاج توصلت اليها الأوبك. وبدون ذلك كان من المحتم حدوث الانهيار في الاسعار الذي حصل عام ١٩٨٦ قبل ذلك بكثير.

فيما يخص حدوث عملية عكسية بارتفاع السعر من مستوى متدن فإنها اقل بداهة. لا يمكن هنا الاعتماد كثيراً على آلية العرض والطلب في المدى القصير لأسباب سبق أن ناقشناها. ويتطلب الأمر سنوات عديدة بحيث يؤدي ارتفاع الطلب وهبوط العرض إلى ارتفاع في الاسعار. إن أحد الوسائل الفورية لرفع السعر المنخفض هو في قرار الحكومة الامريكية بتوفير الاحتياطي النفطي الاستراتيجي. لكن الاستمرار في الشراء لهذا الغرض غير ممكن بسبب ضوابط مالية. لذا فإن الحل المعقول هو استعادة الانضباط من قبل المتحكمين في الانتاج، وقد يكون ذلك صعباً جداً في ظل الفوضى التي تعقب انهيار الاسعار. وقد تطلب الأمر تسعة أشهر قبل التوصل إلى اتفاقية لذلك إثر انهيار ١٩٨٦.

ويبقى الاحتمال الأكبر على المدى البعيد، إلا في حالة وقوع هزة سياسية أخرى، ستبقى الاسعار ضعيفة (أي أقل من الهدف المنشود ٢١ دولار للبرميل) ما دامت السعودية قابلة بذلك، ومادام الانتاج العراقي خارج السوق. ورغم ان النظام يتميز بالشدة، إلا أن هناك قدرة

على إمداد السوق بما يحتاجه من نفط، اضافة إلى ذلك فإنه ينظر إلى قدرة الانتاج العراقيـــة كعامل إضاف للسوق مستقبلاً، مما يخلق قناعة بحتمية هبوط الاسعار.

ومع عودة النفط العراقي الى السوق، فمن المحتمل ان يتفاقم ضعف السوق، وبالتـــالي اضعاف التحكم السعودي بالسوق طالما ان هناك منتجين آخرين يمتلكون قدرات انتاج فائضة، ومن هذه الحالة فإن الأسعار ستبقى منخفضة وقد تنهار. لكن ذلك قد يختلف مع تـــوفر ارادة سعودية لتبني الدفاع عن سعر مرتفع حتى ولو كان ٢١ دولار للبرميل مما يوفر تماسكاً كافياً يمكن الاستناد إليه في رفع الاسعار. إما إذا استمرت استراتيجية السعر المنخفض فإنه يستحيل التوصل إلى اتفاق داخل الاوبك. وستترتب على عودة العراق إلى سوق الانتاج عودة الكميات الفائضة التي شهدتها الثمانينات.

وبخلاف هذه الشكوك والقرارات الناجمة عنها، فإن على هذا التقرير ان يقرر الوضعية التي ستسود خلال النصف الثاني من هذا العقد. وهي فترة ستكون الاسعار المنخفضة المتوقعة في النصف الثاني من العقد ان تشهد تغيير العرض الأساسي وتوازن الطلب.

رابعاً: مسار السعر على المدى البعيد.

٤ ــ ١ ــ الطلب على نفط الخليج.

لتحديد الطلب على نفط الخليج في نهاية هذا العقد. فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار العرض والطلب العالمي. وهي مهمة صعبة بالطبع. ومن أجل التركيز على البعد الخليجي في هذا التقرير، فإننا سنقدم عرضاً مختصراً لبعض القضايا محل التكهن.

٤ ــ ٢ ــ الطلب على النفط خلال النصف الثاني من التسعينات.

هناك مجال معقول من الآراء حول احتمالات مسار الطلب على النفط. ففي الطرف الأدني هناك آراء كتلك التي عبر عنها بيتر اوديل الذي يرى ان الطلب على النفط سيتزايد بمعدل قدره ٠،٥% سنوياً في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وفي الطرف الأعلى هناك آراء برزت خلال اجتماع ممثلي الشركات في اكسفورد في مايو ١٩٩٠ تنبأت بنمو قدره ٢% خلال التسعينات. وهناك بالطبع وجهات نظر تقع بين هذه وتلك، كتلك التي عبرت عنها سكرتارية الاوبك التي ترى ان الزيادة في الطلب العالمي على النفط ستكون بحدود ١،١%.

وهناك عدد من القوى التي تدفع باتجاه المزيد من نمو الطلب بدلاً من خفضه. ومن المنطقي انه مادامت الاسعار منخفضة وتتزايد التوقعات باستمرار انخفاضها، فسيتم الدفع باتجاه المزيد من استهلاك النفط. ومما هو جدير بالذكر وجود طاقة كبيرة لانتاج زيت الوقود وخصوصاً المستخدم لتوليد الطاقة، الذي يتأثر كثيراً بالسعر فمتى ما انخفض سعره بشكل محسوس ارتفع الطلب عليه. ومما يعزز هذا الاحتمال، الطبيعة غير المتوازنة للطلب على النفط حيث يوجد حالياً في السوق فائض من زيت الوقود. ومالم يستثمر الكثير لتطوير منشآت انتاجية، فإن أسعار زيت الوقود ستنخفض وقد تشجع إعادة تدوير النفط ضمن طاقة النفط الحالية. ومن الممكن تعزيز هذا التوجه إذا ما ترتب على التشريعات الجديدة الحد من استخدام الفحم لتوليد الطاقة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الزمنية المطلوبة، فإن اسعاراً منخفضة للنفط خلال النصف الأول من هذا العقد، ستولد بالتأكيد نمواً أسرع في الطلب عليه.

قد يبرز العالم الثالث مفاجأت ايضاً. فمن الملاحظ ان الطلب على الطاقة التجارية في العالم الثالث تميل للارتفاع حتى ولو كان النمو الاقتصادي ضعيفاً، ويعود ذلك إلى ان مميزات النفط سواء في الاستخدام او النقل تعطيه افضلية على مصادر الهايدر كاربون الأخرى. فإذا كان النمو الاقتصادي قوياً فإن الطلب على النفط سيكون اكثر قوةً، كما تدل على ذلك تجربة

المجموعة الأسيوية المعرفة بـــ (ANIC). ويلاحظ انه خلال ١٩٩١ وبسبب الركود العالمي، كان النمو في الطلب العالمي على النفط بمعدل ٠،٢% بينما قفز الى ١٠،٢% في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلند. وتتعزز احتمالات النمو القوي للطلب على النفط، اينما وجدت استراتيجية للتنمية مكيفة لتوفير الصادرات حيث تتوفر العملات الاجنبية الضرورية لاستيراد النفط.

ان القوى المضادة للنمو السريع هي عوامل مؤدية الى انخفاض النمو في الطلب. ومن اكثر العوامل وضوحاً هو قيام حكومات البلدان المستوردة بزيادة اسعار منتجات النفط من خلال الضرائب وبالتالي احباط النتائج المترتبة على اسعار منخفضة للنفط في السوق العالمية. وقد يكون الدافع وراء سياسة الضرائب هذه، تأمين عوائد للخزانة العامة او رغبة في الحد من الاعتماد على النفط الخارجي، أو الحد من استهلاك منتجات الهايدر كاربون لأسباب بيئية؛ والعوامل الثلاثة تدعم بعضها بعضاً. وهناك ايضاً الاجراءات البيئية التي يمكن ان تحد من زيادة الطلب على النفط ومنها التحكم باعداد المركبات وأنواعها.

هناك ايضاً عوامل اضافية تدعم نموا أبطأ في الطلب على النفط. فمن المعروف ان دول العالم الثالث لم تعرف اسعار مرتفعة لنفوطها إلا مؤخراً، ويجادل البعض انها تحتاج إلى صدمة كتلك التي مرت بها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتغيير نمط استهلاكها الذي ساد خلال السبعينات وبداية الثمانينات. وقد جرى في بلدان (OECD) عملية تحسين كفاءة الطاقة حيث يجري استبدال المكائن العاملة بالطاقة، بأخرى اكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، وهذا بدوره يؤثر في نظام استهلاك الطاقة. وهي عملية تتم بشكل اوتوماتيكي. فبمجرد ادخال تكنيك توفير الطاقة في المكائن فإنه يعمل بشكل مستقل عن اسعار النفط السائدة. وأخيراً، فإن البدائل عن النفط قد تتوفر بشكل متزايد كما هو الحال مع الغاز. وبالرغم من وجود عدة معوقات مؤسساتية وقفت عقبة في طريق التوسع في استخدام الغاز في العديد من دول العالم، لكن هذه العوائق في طريقها إلى التفكيك.

يتراوح الطلب على النفط حسب تقديرات النشرة الاحصائية لشركة "بي.بي" للطاقة في العالم (وباستثناء الدول الشيوعية سابقاً) حتى العام ٢٠٠٠ ما بين ٥٤،٩ م/ب/ي و ٦٣،٦ م/ب/ي، فيما قُدِّر الاستهلاك لعام ١٩٩٠ بـــ ٥٢،٢ م/ب/ي.

٤ ــ ٣ ــ امدادات النفط في النصف الثاني من التسعينات.

تتباين وجهات النظر حول مستقبل الطلب على نفط الدول المنتجة من خـــارج الاوبــك وتجمع الآراء على ان هذا الطلب سيشهد زيادة محدودة في امدادات الدول خارج الاوبيك، وقد بلغ انتاج الدول غير الشيوعية وتلك التي خارج الاوبك ٥٢،٢ م/ب/ي في عام ١٩٩٠. توقع ممثلوا الشركات في مؤتمر اكسفورد في مايو ١٩٩٠ ان يبلغ الانتـــاج مـــا بـــين ٢٥ ــ ٢٨ م/ب/ي بحلول عام ٢٠٠٠، أما بيتر اودال فيرى أن الرقم سيكون بحدود ٢٩،٢ م/ب/ي وهو أعلى تقدير (٦٣)، فيما تقدره سكرتارية الاوبك بـــ ٢٦ م/ب/ي وهو أدنى تقدير

تخفي هذه التقديرات الكلية التباينات الاقليمية. أن انتاج أمريكا الشمالية هو فـــي هبـــوط ويتوجب ايجاد مصادر بديلة؛ كما يلاحظ أن الحقول الكبيرة هي التي تعاني مـــن الـــضغوط، ويتوجب، بالتالي، ايجاد وتشغيل حقول تتراوح ما بين الصغيرة والمتوسطة للتعويض عن هذه الخسارة. وبمقياس القدرة الفائضة، فإن التكاليف سترتفع لأن الاكتشافات صـــغيرة، وعميقـــة ويصعب استثمارها في المناطق النائية. ويكمن العنصر الحاسم في رغبة الشركات في وضع الاستثمارات الضرورية للمحافظة على مستوى الانتاج وتتباين تقديرات قيمـــة الاســـتثمارات المطلوبة ولكنها مرتفعة في جميع الاحوال. ويقدر والتر نيوتن ذلك بـــــ ٢٥٠ بليـــون دولار يتوجب انفاقها على الاستكشاف والانتاج (١٢٠ بليون منها من قبل الاوبـــك) و ١٢٠ بليـــون دولار للانفاق على النقالات و ١٨٠ بليون للانفاق على انابيب النقل و ٢٥٠ بليون للانفـــاق على التكرير و ٣٤٠ بليون للانفاق على التخزين والتسويق والتوزيع. لكن هذه الارقام تمثـــل سقف التقديرات.

تدور الكثير من الشكوك حول امكانية استثمار مثل هذه المبالغ. ويجب التذكير ان الطلب على النفط مرتبط بمسار السعر وتوقعاته. إن استمرار السعر منخفــضاً لـــن يحفـــز علـــى الاستثمار. كما ان مراجعة لأرقام شركات النفط تظهر أنها لم تحقق ربحيـــة عاليـــة خـــلال الثمانينات مقارنة بفرص استثمار اخرى. كما يلاحظ ان نسب الفائدة الحقيقة مرتفعـــة حاليـــاً مقارنة بالنسبة التاريخية. كما ان الاقراض العالمي قد يزداد ندرة، وهناك عدة اسباب لـــذلك. لقد فرض بنك التسويات الدولي (BIS) في نهاية ١٩٩٢ نسباً للرأسمال مقابل الموجدات غير المضمونة مما دفع البنوك الأميركية والفرنسية واليابانية إلى تخفيض الاقراض الخطر. أمـــا العامل الثاني فيكمن في كون الانخفاض في اسعار الممتلكات قد اصاب البنوك. أمـــا العامـــل الثالث فيكمن في ان بنوك المانيا مشغولة بتمويل إعادة إعمار المانيا الشرقية. وأخيـــراً فـــإن البنوك اليابانية تواجه مشاكل جدية بسبب نسب بنك التسويات الدولي، وعرض اســـهمها فـــي

البورصة، اضافة إلى مشاكل مستوى امدادات الدول خارج الاوبــك. فمــثلاً يــذكر هنـــا أن شركات النفط الأميركية، قلصت إلى ادنى حد الميزانيات المكرســة للــصرفيات الرأســمالية (Capital Spending) لعام ١٩٩٢. يجري العمل حالياً لتطوير معامل تكرير الــنفط فــي الولايات المتحدة للوفاء بمتطلبات مقاييس البيئة. سيرتب على ذلك الحــد مــن اســتثمارات الشركات النفطية الأميركية في الخارج.، لكن القضية الرئيسية تكمن في ان السقف الذي يحدد مدى الاستعداد للاستثمار عرضة للتأثر بالسياسات المالية بذات القدر الذي تؤثر فيه الاسعار. فإذا كانت امدادات النفط ذات أهمية أمنية استثنائية، فإن كفة الشروط المالية المتسامحة ترجح على كفة الاعاقة الناشئة عن احتمالات اسعار نفطية منخفضة.

هناك عدد من العوامل التي تقع على كاهل الاستثمار الرأسمالي، فبالرغم من المــشاكل المالية المذكورة فإن شركات النفط تعطي الانطباع بأنها عازمة على الاستثمار فــي منــاطق نفطية جديدة حيثما تفسح التغييرات السياسية والمواقف التفاوضية للحكومات المجــال لفــتح مناطق شاسعة للاستكشاف. ويبقى السؤال عن مدى جدية مواقف الحكومات هذه.

يصف احد التقارير كيف تحبط الضوابط السياسية، تدفق الشركات النفطية على أمريكــا اللاتينية لكن التطورات في تكنيك الاستكشاف والانتاج يمكن ان تقلل من المخــاطر وترفــع عامل استعادة المال المستثمر. ويشير أحد التقديرات الى ان التقدم التقني قد يزيد الاحتيــاطي المستكشف والاحتياطي العالمي بما يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ بليون برميل حتى ١٣٥٠ ١٦٥٠ بليون برميل، فيما يقدر الاحتياطي العالمي الثابت حالياً بــ ١٠٠٠ بليون برميل.

كمحصلة لكل ذلك فإنه إذا ما سيطرت اسعار نفط متدنية في النصف الأول للعقد الحالي، فإن هناك شكوكاً جدية عما إذا كانت شركات النفط راغبة او قادرة على الاســتثمار للحفــاظ على مستوى انتاج الدول خارج الاوبك لكن ذلك ليس نهاية حالة الشكوك، حيث ان الارقــام والمعادلات تتجاهل الدول الشيوعية سابقاً. وقد قدرت وكالة الطاقة الدولية صافي صــادرات الاتحاد السوفياتي سابقاً بــ ٢،١ م/ب/ي حيث يذهب نصفها إلى دول الكوميكون ســابقاً. إن معالجة المسار المتوقع لهذه الصادرات حتى العام ٢٠٠٠ يتطلب دراسة منفصلة لا يــستطيع معالجتها هنا.

٤ ــ ٤ ــ الطلب عل نفط الاوبك.

تظهر توقعات العرض والطلب امكانيات متباينة للطلب على نفط الاوبك بحلــول عــام ٢٠٠٠، كما يشير الشكل رقم. وتقدر شركات النفط الطلب على نفط الاوبك بما يتراوح ما بين

٣٦ م/ب/ي ــ ٣٩ م/ب/ي فيما يقدره البروفسور اودل بـــ ٢٦ م/ب/ي بينما تقدره سكرتارية الاوبك بـــ ٣١،٧ م/ب/ي. وإذا تحققت التوقعات حول الاسعار المتهاودة خلال السنوات القليلة القادمة، فإن الطلب سيرتفع، بينما سيستمر انتاج الدول خارج الأوبك مستقراً. وإذا ربطنا قمة هامش الطلب العالمي بسطح انتاج الدول خارج الاوبك، فإن الطلب على نفط الاوبك ســـيكون بحدود ٣٩ م/ب/ي. لكن التحليل السابق يدر طاقة الاوبك بحدود ٣٠ مليون برميل في اليـــوم على افتراض ان انتاج السعودية سيكون ١٠ م/ب/ي وانتاج الكويت ٢ م/ب/ي وانتاج العراق ٢،٥ م/ب/ي.

٤ ــ ٥ ــ مدى قدرة الدول الخليجية للمحافظة على قدراتها أو زيادتها

تتوقف قدرة الدول الخليجية في المحافظة على قدراتها الانتاجية او زيادتها على كميـــة النفط المتوافرة، ونسبة استهلاك الحقول القائمة وتوفر موارد للاستثمار.

وتعتمد كمية النفط المتوافرة على الاحتياط المعروف والمكتشفات المـــستقبلية. وهنـــاك مشكلة في تقدير الاحتياط الذي اصبح قضية سياسية. فمثلاً عندما اقترحـــت الاوبـــك نظـــام الحصص في ١٩٨٧ فقد كان حجم الاحتياط أحد العوامل في معادلة تحديد الحصص. وعندها عمدت بلدان إلى تضخيم احتياطاتها بادعاء زيادة عوامل استعادة طاقة الانتاج فـــي الحقـــول القائمة، فزادت أبو ظبي احتياطاتها بنسية ٢٩٧%، والعراق بنسبة ١٩٠%.

ان مغزى ذلك هو أن معظم تقديرات الاحتياطات الخليجية مضخمة، ومن ناحية أخرى فخلال السنوات العشرين الأخيرة كان التنقيب في حده الأدنى. كما إن وجود احتيـــاط ضـــخم قائم (رغم عنصر التضخيم) اضافة إلى وجود قدرة انتاج فائضة حدّت من القيام باستكشافات مهمة خلال عقد الثمانينات، أما الآن فإن هناك تقارير في الصحف المالية، تدل علـــى زيـــادة الدول الخليجية لنشاطاتها الاستكشافية. ففي السعودية تقوم شركة ارامكو بهذه المهمة. أما في البلدان الأخرى فهناك رغبة قوية لجذب الشركات الاجنبية في مشاريع مشتركة. ويمكن القول أن عودة الشركات النفطية إلى المنطقة يشكل عاملاً مهماً يميز عقد التسعينات عـــن العقـــدين السابقين. لقد نضجت حكومات المنطفة الى الحد الذي لم يعد وجود الشركات الاجنبية يعنـــي خرقاً لسيادتها. وفي بعض الاحيان فإن الاندفاع لتشجيع المزيد من مشاركة القطاع الخـــاص لدخول صناعة النفط يصب في هذا الاتجاه. وبطبيعة الحال فإن رغبات الحكومـــات ليـــست ضمانة لقرار الشركات بالدخول في مشاريع نفطية، لأنها تتأثر بالشروط المالية المعروضـــة ورؤية هذه الشركات للمخاطر السياسية. وبشكل اجمالي فإن امدادات نفط الخليج لـــن تكـــون على الارجح مقيدة بالاحتياطات.

ان معدل انخفاض انتاج الحقول الموجودة هو العامل المقرر الثاني في القدرة على توفير الإمدادات. وحيث ان كمية النفط في مكمنه محدودة وبالتالي فإن الابار القائمة ستشهد هبوطاً في انتاجها، لكنه يمكن الحد من الهبوط عبر عوامل الاستعادة القائم على التكنولوجيا الحالية والمستقبلية. وتقوم التكنولوجيا الحالية على تكنيك استعادة النفط الثانوي والمسرع فمثلاً اعدت شركة النفط الوطنية الإيرانية برنامجاً واسعاً قبل قيام الثورة للاستعادة الثانوية لكنه جرى تأجيل التنفيذ بسبب الثورة اولاً ثم الحرب العراقية الإيرانية ثانياً ويجري حالياً دراسة إعادة احياء هذه الخطط بالنسبة للتكنولوجيا الجديدة فهناك عدد من الوسائل بدءاً بالمسح الزلزالي (٣ ــ D Seismic) حتى الحفر الافقي والذي يمكن من زيادة عامل الاستعادة بشكل محسوس. تحتاج برامج الاستثمار في مجال الاستكشاف والقدرة الانتاجية إلى تمويل. وقد قدرت شركة ارامكو بإن تكلفة القدرة الجديدة تتراوح في الخليج ما بين الفين إلى اربعة الف دولار للبرميل يوميا. وبالرغم من اننا قد سبف ان تناولنا المعوقات المالية التي تواجه الحكومات إلا أنها إذا ما كانت مصممة على تأمين تمويل لعمليات الاستكشاف وصيانة قدرة الانتاج أو حتى زيادته، فإن ذلك ممكن، وتبقى هناك مشكلة شروط الاقراض. فمن الواضح ان الهامش العلوي (Upstream margin) للحكومات اكثر اغراء منه لشركات النفط، حيث ان الايجار الذي يحصل عليه النظام المالي يتراكم لصالح الدولة. من هنا فإن استثماراً قد يكون هامشياً للشركات لكنه جذاب للحكومات. هنا يتطلب الأمر التمييز، حيث أنه إذا كانت الكلفة تقع على عاتق شركة النفط الوطنية التي تواجه ضغوطات مالية، فإنها ستكون مترددة في القيام بالمشروع لأن العوائد المالية لن تعود عليها.

يمكننا الاستنتاج بأن امكانية الحفاظ على قدرة الانتاج أو زيادته ليست محل تساؤل لكن الإرادة للقيام بذلك هي محل تساؤل.

٤ ــ ٦ ــ مدى توفر الإرادة لدى دول الخليج للحفاظ على قدرة الانتاج او زيادته

إذا صدقنا التصريحات الرسمية للحكومات الخليجية، فإن هناك رغبة لتطوير قدراتها النفطية. وكما عبر المسؤولون، فإن الهدف الذي تطمح للوصول اليه الدول الخليجية النفطية في منظمة الاوبيك لعام ١٩٩٦ سيكون بحدود ٢٧،٢ مليون ب/ي.

وقد حددت السعودية موقفها في هذا الصدد، ومن المهم تبيان عناصر الاستراتيجية السعودية في تأمين المزيد من احتياطاتها من النفط الخفيف حيث يكتسب تطوير حقول النفط الخفيف المكتشفة في السنوات الأخيرة أهمية استثنائية. إنه بالإضافة إلى المميزات الفنية لهذه الاكتشافات من ناحية كون النفط خفيفاً وتكاليف تطويره منخفضة بسبب قربه من شبكة النقل

(بترولاين)، فإن لها أهمية سياسية حيث ان نجد هي معقل البيت السعودي. فعلى الضد من الحجاز والمنطقة الشرقية فإن تطوير احتياطات النفط هنا له منافع سياسية.

أما التمويل وتوسعة رأس المال فيمكن ان يتم من خلال لجوء ارامكو إلى سوق الاقتراض العالمي وهو ما لن يواجه مشكلة حيث ثبت ذلك من محاولات اولية لارامكو للاقتراض، رغم ان العملية المعنية ستكون اكثر تعقيداً. وتبرز في مقدمة المشاكل كون صنع القرار في السعودية عملية مماطلة حيث تتماهى خوط القيادة والمسؤوليات وتفتقد إلى آلية فعالة. هناك خطر تحول الأموال المقرضة إلى ارامكو بعيداً عن هدفها إلى حيث يتم ابتلاعها في مكان آخر للنظام. هناك ايضاً خطر آخر يتمثل في حرمان مصادر التمويل السابقة إذا ما ارتأى المسؤولون ان اعتماد ارامكوا على الاقراض يعني عدم ارتهانها لميزانية الدولة. اضافة إلى ذلك فإن نظام الاحتفاظ بالعوائد الذي تتبعه ارامكو هو نظام قسري قد يحرمها من الاحتفاظ بقدر كاف من هذه العوائد الضرورية لتسديد فوائد الدين. فإذا ما تزايدت الضغوط المالية على السعودية، فإن ذلك قد يخل بمكانة ارامكو كمؤسسة موثوقة لدى مؤسسات الاقراض.

وتقوم إيران بتوسعة طاقتها الانتاجية، فقد اعلنت شركة النفط الوطنية الإيرانية عن برنامج خماسي للاستكشاف بتكلفة تتراوح ما بين ١،٤ ــ ١،٥ بليون دولار بالعملات الاجنبية وما يقارب ٦٥ ــ ٧٠ بليون ريال إيراني ويستهدف استكشاف ٢،٥٠٠ مليون برميل من النفط و ٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز. وفيما يتعلق بزيادة طاقة الانتاج فقد اعلن وزير النفط الإيراني غلام شاه اقازاده بأن برنامج التوسعة سيزيد قدرة إيران الانتاجية إلى ٥ م/ب/ي عام ١٩٩٣، وغالبية ذلك من الحقول البحرية. ومن المقدر ان يكون للشركات الاجنبية دور بارز في هذه التوسعة من خلال عقود للقيام بخدمات معينة، وعلى سبيل المثال وقعت شركة الاستكشافات النفطية اليابانية (JAPEX) مع شركة النفط الوطنية الإيرانية رسالة نوايا في خريف ١٩٩١ تغطي بموجبها مضيق هرمز.

هناك بالطبع معوقات في هذا الطريق، فبالرغم من الحديث الكثير عن اتفاقيات مع شركات اجنبية في منتصف ١٩٩٢، إلا أنه بدا أن الإيرانيين يحاولون فرض شروط قاسية حول الشروط النهائية للعقود، ولذا لم يتم توقيع أي من العقود. ويبدو ان الإيرانيين غير واقعيين في موقفهم التفاوضي هذا. أما المشكلة الأخرى فتتعلق بوضع شركة النفط الوطنية الإيرانية ذاتها. فقد عانت إيران من نقص في وقود التدفئة والكيروسين خلال شتاء ٩١ــ ١٩٩٢ مما جلب على الشركة الكثير من النقد. أما على الصعيد العالمي فإن الإكثار من

تخزين النفط ومنتجاته خلال ازمة الخليج قد سبب للشركة خسائر جمة. وكنتيجة لذلك فقد كثر الحديث عن حاجة الشركة إلى تحسين كفاءتها وحتى كسر احتكار الشركة.

كما اعلن العراق خططا مماثلة فقد صرح وزير النفط اسامة الهيتي مؤخراً عن خطط فورية لزيادة قدرة العراق الانتاجية إلى ٦ م/ب/ي وذلك باستثمار الحقول الكبيرة قرب بغداد. وكشف لاحقاً أن هذه الخطط سيتم تنفيذها بالتعاون مع شركتي "إلف" و"توتال". واللتان أجرتا محادثات مع الحكومة العراقية. وليس هناك من شك في انه تتوفر للعراق القدرة الأسرع للتوسع في الانتاج في المنطقة، إذا ما توفرت شروط استثمارات مناسبة. وقد نقل عن احد المسؤولين العراقيين قوله أن الوصول إلى قدرة ٨ م/ب/ي هو أمر مجد إذا توفرت الشروط المناسبة. بناءاً على ذلك فإن خليفة صدام حسين سيكون في أمس الحاجة إلى السيولة النقدية بحيث لن يشغل باله بقضية السيادة، حيث يتوقع تدفق الشركات الاجنبية على العراق.

كما اعلن المنتجون الاصغر في الخليج عن خطط للتوسعة كذلك. وتسعى قطر من ناحيتها إلى إدخال الشركات الاجنبية، وقد وقعت عدداً من اتفاقيات الاستكشاف. وفي ١٩٩١ اعلنت أبو ظبي بأنها ستزيد قدرتها الانتاجية إلى ٢،٥ م/ب/ي بحلول ١٩٩٥ وذلك بتطوير حقول باب وزاكوم الأعلى لكنه اعلن في نهاية ١٩٩١ عن تجميد خطط التوسع هذه بسبب صعوبات مالية والخوف من تطوير طاقة فائضة.

تثير تجربة ابو ظبي سؤالاً حول مدى تحقيق مختلف خطط التوسعة في المنطقة. لا شك ان تنفيذ قرارات توسعة القدرة سيتم بالتأكيد في الفترة ما بين الآن وحتى منتصف العقد (سياسة المدى القصير التي نوقشت في الفصل ٣). يواجه متخذو القرار معوقات جديدة فيما يتعلق بإرادة تنفيذ خطط التوسعة: الأولى هي وجود مخاوف من ان تفاقم التوسعة القدرة الفائضة حينما يرجع العراق إلى السوق. فإذا ما تم تنفيذ جميع الخطط المذكورة بحلول عام ١٩٩٥ حيث يصل انتاج الكويت إلى ٢،٥ م/ب/ي وحققت باقي دول الاوبك زيادة قدرتها بنسبة ٥% فإن قدرة الاوبك الانتاجية ستصل إلى ٣٨ م/ب/ي بحلول ١٩٩٥.

أما الطلب المتوقع على نفط الاوبك فهو ٢٧،١ م/ب/ي في العام ١٩٩٥ حسب ما جاء في الفصل الثاني ــ القسم الثالث، أو ما يترواح ما بين ٢٥ و ٣٨ م/ب/ي بحلول عام ٢٠٠٠ (أخذين بالاعتبار ان صادرات الكوميكون سابقاً، هي ١ م/ب/ي.

أما المعوق الثاني الذي يواجه هذه الخطط فهو ان فترة منتصف هذا العقد والتي سيتم خلالها التنفيذ ستتميز باسعار منخفضة. ولا شك أن ذلك يشكل رادعاً للشركات الاجنبية عن

الدخول في هذه المشاريع حيث ان الأسعار المنخفضة تعني ارباحاً منخفضة. في حين ان ذلك لن يضعف إرادة الحكومات حيث انها تعوض ذلك بالضرائب التي تفرضها على عمليات النفط إلاّ أن هبوط الارباح تعني مواجهة الحكومات لصعوبات في التمويل وبالتالي لن يكون وزراء المالية متحمسين لخطط التوسعة يترتب عليها عدم استخدام كامل هذه المنشأت.

خامساً: الاستنتاجات: وليمة أم مجاعة؟

في الوقت الذي توجد فيه الكثير من الشكوك حول الارقام، فإنه إذا ما توفرت إرادة التوسع فإن ذلك سيتم لا محالة وأن ضعف سوق النفط سيستمر حتى ١٩٩٥ بل حتى نهاية هذا العقد لكن هذه التوقعات قد تحد من الإرادة مما يحفز إلى إعادة التفكير وبالتالي تأجيل خطط التوسعة. لكنه إذا ما كان الطلب قوياً فقد يترتب على ذلك اختناق السوق حتى لو عاد العراق إلى السوق.

كل ذلك يشير إلى ان النصف الثاني من هذا العقد سيشهد أما الوليمة وإما المجاعة. وبالرغم من ان ذلك انعكس في شكل اجماع قبل ازمة الخليج، فإن الاجتياح العراقي للكويت قد زاد من فقدان اليقين. لذا اضحى الوصول بالفائض او النقص الشديد في الامدادات إلى نهاياتها المتطرفة اكثر امكانية منه قبل الأزمة. وبالتحديد فإن البعد السياسي على وجه التحديد هو الذي فاقم من فقدان اليقين. تثار هنا أسئلة مثل كيف ستكون الحكومات الحالية في منتصف العقد؟ وما هي العلاقة بين مختلف دول الخليج؟ أن الرد على هذه الأسئلة سيحدد مدى تماسك وأهداف المتحكمين بسوق النفط. هذا هو دور السياسة الخليجية في مستقبل صناعة النفط العالمية.